مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
University of Anbar Journal for Humanities
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
المجلد ١٧– العدد ٢ – حزيران ٢٠٢٠ Volume 17– Issue 2– June 2020

المشكلات الاجتماعية للنازحين العائدين "دراسة ميدانية مقارنة بين الموصل والرمادي»

د. إيمان عبد الوهاب موسى
جامعة الموصل –كلية الاداب
أ.د. رباح مجيد الهيتي
جامعة الانبار –كلية الآداب
art.rabah19662003@uoanbar.edu.iq

DOI
10.37653/juah.2020.171148

تم الاستلام: ٢٠١٩/٩/١٧
قبل للنشر: ٢٠١٩/١١/٢٧
تم النشر: ٢٠٢٠/٦/١

الكلمات المفتاحية
المشكلات الاجتماعية
النازحين العائدين
دراسة ميدانية
الموصل
الرمادي

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على أسباب النزوح من مدينتي الرمادي والموصل، وتشخيص أوجه الشبه والاختلاف في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها التي تعرض لها النازحون العائدون إلى مدينتي الرمادي والموصل، وقد استخدم الباحثان مناهج المسح الاجتماعي والمنهج المقارن، وتم الاعتماد على أدوات عديدة لجمع البيانات لكون الباحثين جزءً من مجتمع البحث، وهي المقابلة والملاحظة والاستبيان، وتم الاعتماد على العينة غير الاحتمالية «القصدية»، وكان حجمها ٢٠٠ مبحوث من النازحين العائدين إلى الموصل، و٢٠٠ مبحوث من النازحين العائدين إلى الرمادي. وقد توصل الباحثان إلى نتائج عديدة، أهمها: أن هناك تشابها بين النازحين في أسباب نزوحهم بين المدينتين، وهي من أجل الشعور بالأمان وبكثير من المشكلات، منها: عدم القدرة على التكيف، وغلاء بدلات الإيجار، والتسول، والتشرد، والإدمان على الكحول والمخدرات، وضعف الروابط الأسرية، وانتشار الأوبئة والأمراض وغيرها، وعدم الثقة بالحكومة المركزية في إعادة الأمن، إلا أنه ظهرت اختلافات كثيرة في المشكلات التي يعاني منها العائدون، لاختلاف الطبيعة المذهبية والديموغرافية والعشائرية وغيرها بين المدينتين.

The social problems of returning IDPs "A comparative field study between Mosul and Ramadi«

Dr. Iman A.Musa
University of Mosul
College of Arts

Prof.Dr.Rabah M. Al-Hiti
University of Anbar
College of Arts

Abstract:
The research aims to identify the causes of displacement from the cities of Ramadi and Mosul and to identify the similarities and differences in the social, economic, educational and other problems faced by the returnees to the cities of Ramadi and Mosul. The researchers used the methods of social survey and comparative approach. Part of the research community, namely, the interview, the observation and the questionnaire, and was based on the "non-probabilistic" sample of 200 displaced persons returning to Mosul and 200 displaced persons returning to Ramadi. The researchers found several results, the most important of which is that there is a similarity between the displaced in the reasons of their displacement between the two cities, in order to feel safe and with many problems, including: the inability to adapt, the cost of rent allowances, begging, homelessness, alcohol and drug addiction, Family relations, the spread of epidemics, diseases, etc., and distrust of the central government in achieving security. However, there have been many differences in the problems experienced by the returnees, the difference of sectarian, demographic, tribal and other nature between the two cities.

Submitted: 17/09/2019
Accepted: 27/11/2019
Published: 01/06/2020

Keywords:
social problems
returning IDPs
Field Study
Mosul
Ramadi.

©Authors, 2020, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة

إن إعادة إنتاج العنف، وما يرافقه من مآس اجتماعية، كالظلم والحرمان وعدم العدالة الاجتماعية، ولاسيما العنف السياسي الذي تميز به المجتمع العراقي، سيما بعد الاحتلال الأمريكي/ العالمي للعراق ٢٠٠٣م، إذ إن العنف السياسي الموجه ضد المواطن، والعنف الموجه ضد الدولة خلق تربة خصبة وظروفا مناسبة وبيئة حاضنة لتدخل التنظيمات الإرهابية المتطرفة إلى العديد من المدن

العراقية في ٢٠١٤م التي مارست العنف بأشد وأقصى أنواعه ضد المواطن، وفي كل الحالات، كان المواطن هو الضحية.

لذلك، جرت عملية النزوح الجماعي في هذه المدن التي تعرضت لإعادة إنتاج العنف، إذ بلغت أعداد النازحين ٢.٢ مليون مواطن تقريبا من مدنهم بعد دخول التنظيمات الإرهابية إليها، وعلى هذا الأساس فلا يمكن فهم عودة النازحين وما تعرضوا له من مشكلات اجتماعية –وهو موضوع بحثنا «المشكلات الاجتماعية للنازحين العائدين»– دون فهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى النزوح والتي قد تكون أمنية أو اجتماعية أو اقتصادية من ناحية، وقد تختلف باختلاف المدن من ناحية أخرى، وهذا ينطبق على المشكلات الاجتماعية التي قد يتعرض لها العائدون بعد أن تم تحرير مدنهم من سيطرة التنظيم المتطرف؛ وذلك لما تحمله كل مدينة من خصوصية اجتماعية وديموغرافية «الإثنية العرقية، والدينية، والمذهبية» تختلف عن المدن الأخرى.

لذا –وعلى وفق ما سبق– كانت هناك حاجة علمية ملحة لإجراء دراسة يكون الهدف منها إجراء مقارنة«بين مدينتي الرمادي والموصل» لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بينهما من حيث أسباب النزوح التي غالبا ماكانت أمنية والمشكلات«الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها» التي يتعرض لها النازحون عند عودتهم إلى مدنهم، لاسيما وأن الباحثان «لكونهما ينتميان لهتين المدينتين» قد واكبا ولاحظا وعايشا موضوع البحث، العودة ومشكلات العائدين عن كثب، وأتيحت لهما الفرصة في رصد وتسجيل الأحداث على شكل مقابلات علمية دقيقة، وبشكل علمي موضوعي متسلسل ومترابط عقلانيا، لفهم المشكلة المدروسة ومقارنتها.

وفي ضوء ما تقدم، سنتناول في هذا البحث من خلال اربع فصول تضمن الفصل الأول الإطار النظري للبحث بما يتضمنه من أبعاد البحث ومفاهيمه والدراسات السابقة فضلا

عن أسباب النزوح والنظرية المعتمدة في تفسير مشكلة البحث، فيما تضمن الفصل الثاني إجراءات البحث الميدانية، وتضمن الفصل الثالث تحليل وتفسير بيانات البحث وتضمن الفصل الرابع النتائج التي توصل لها الباحثان، وأهم التوصيات التي قد تؤدي إلى التخفيف من مشكلات العائدين.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

المبحث الأول: أبعاد البحث والمفاهيم والدراسات السابقة

أولا: أبعاد البحث

- **مشكلة البحث**

يلاحظ الباحث المشكلة عندما تكون تأثيراتها على البناء الاجتماعي ***Social Structure***بارزة ومتنامية، وهذا ما وجده الباحثان في تحديد مشكلة بحثهما، إذ يرى الباحثان أن ما جرى من أحداث وأزمات سياسية وأمنية متعاقبة منذ الاحتلال الاحتلال الداعشي لمدينتي الموصل والرمادي عام ٢٠١٤ أدت إلى النزوح وما تبعه من مشكلات وأحداث اجتماعية، ومن ثم العودة الى تلك المدن بعد تحريرها وما رافقها من أبعاد ومشكلات اجتماعية هي جديرة بالبحث والتقصي والمقارنة، لاسيما وأن الموضوع المعد للبحث يشترك في إحساسه وتقصيه باحثان من مجتمعين وقعت عليهما نفس الأحداث تقريبا، مع بعض الفروقات في البناء الاجتماعي لمجتمع الرمادي والموصل، مع تشابه رد فعل الحكومة المركزية تجاه الأحداث.

لفت انتباه الباحثين جملة من المشكلات الاجتماعية التي تعرض لها النازحون عند عودتهم إلى مناطق سكناهم الأصلية، كان من أبرزها تدمير البنى التحتية للمجتمع، والمتمثلة في جميع مؤسساته الحكومة خاصة وغير الحكومية، مع رصد الإهمال أو البطء في عملية إعادة البناء من قبل الحكومة المركزية وحتى الحكومات المحلية، مما عمق من المشكلات الاجتماعية التي عانى منها النازحون، أضف إلى ذلك وجود تحديات كبيرة ظهرت في المجتمع الأصلي، ومنها على سبيل المثال الصراع الدائر ولا سيما في مدينة الموصل المميزة والمتعددة ديموغرافيا في شبكتها الاجتماعية والدينية والعرقية، مما حدا بالباحثين إلى رصد هذه المشاكل ودراسة أبعادها الاجتماعية تحت مجهر علمي مقارن بين مدينتين تعرضت

لهجمات التنظيمات المتطرفة، ليتسنى لنا الكشف عن أهم هذه المشكلات الاجتماعية ومدى تأثيراتها على البناء الاجتماعي.

- **أهمية البحث:**

تعد عودة النازحين إلى مدنهم من المهام الإنسانية والطبيعية، إلا أن هذه العودة لا تكون سهلة كما يتوقع البعض، ولاسيما بعد تعرض هذه المدن إلى العمليات العسكرية لغرض التحرير من التنظيمات الإرهابية التي استولت على هذه المدن، لكن الملفت للانتباه أن أغلب البحوث التي أجريت ركزت على أسباب النزوح والقليل منها ركز على عودة النازحين إلى مدنهم، وما واجه هؤلاء العائدين من مشكلات اجتماعية في مدنهم الأصلية، كما أن المجتمع العراقي تعرض لهجمات التنظيمات المتطرفة «داعش» في محافظات متعددة «الأنبار، نينوى، صلاح الدين، ديالى»، إلا أنه لا توجد بحوث تقارن ما تعرضت له هذه المحافظات على الرغم من أهمية هذه المقارنة، وقد برزت مشكلات اجتماعية كبيرة أثرت على البناء الاجتماعي لهذه المحافظات من الأهمية دراستها ولفت الانتباه إليها ووضع الحلول والمعالجات لها.

- **أهداف البحث:**

١. التعرف على الأسباب التي أدت إلى النزوح في مدينتي «الرمادي والموصل».

٢. تشخيص ووصف أهم المشكلات التي تعرض لها العائدون في مدنهم الأصلية الرمادي والموصل.

٣. وضع الحلول والمقترحات المناسبة للحد من المشكلات الاجتماعية للنازحين والعائدين.

ثانيا: مفاهيم البحث

١-المشكلات الاجتماعية

يرى راب «***Raab***»وسيلزنيك«***Selznick***» أنها مشكلة في العلاقات الإنسانية التي تهدد المجتمع ذاته تهديدا خطيرا أو تعوق المطامح الرئيسة لكثير من الأفراد، ويعتقد العالمان أن شكل المشكلة يتضح عندما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الاجتماعية ويسود النظم والمؤسسات الاجتماعية الاضطراب وينتهك القانون ويتلاشى انتقال القيم من جيل لآخر[١].

كما يعرف لوميرت***Lemert***المشكلة الاجتماعية بأنها انحراف يتم داخل المجتمع ويدور في دوائر تبدأ من حالات محددة وتنتهي بالجماعة أو الجماعات[٢]، وينظر إلى المشكلات الاجتماعية بأنها خلل معين يصيب البناء الاجتماعي القائم ويهز استقراره ويهدد استمراره[٣].

التعريف الاجرائي للمشكلة الاجتماعية الذي يتلائم مع دراستنا الميدانية :هي المواقف التي تواجه العائدين من النزوح الى مدينتي الرمادي والموصل (افرادا او جماعات) نتيجة العجز او القصور في النظم الاجتماعية وعدم قدرة مؤسسات الدولة على مواجهتها و لوجود احتياجات غير مشبعة او لندرة الموارد اللازمة لاشباعها في مدينتي الموصل والرمادي مما يؤدي الى خلل في البناء الاجتماعي وتهديد توازن المجتمع واستقراره فيهما.

٢ –النازحون:

في اللغة نَزَحَ يَنْزَحُ، وَنَزَحَ نَزْحًا، ونُزُوْحًا، فهو نَازِحٌ، والمفعول مَنْزُوْحٌ، نزحت الدار، بعدت، ونزح إلى مكان آخر انتقل، والنازح المسافر عن بلاده[٤]. أما النزوح اصطلاحا: فيعني ترك المكان[٥]، والنازح هو الإنسان الذي يبتعد عن بيته إلى منطقة أخرى لأسباب عديدة قد تكون بفعل أخطار أو خشية وقوعها[٦].

وعرفت المنظمة الدولية للهجرة الأشخاص النازحين بأنهم: الأفراد الذين أجبروا على الهروب أو ترك مساكنهم ومناطقهم لتجنب آثار الصراعات المسلحة أو حالات العنف الواسع أو انتهاك حقوق الإنسان، وهؤلاء النازحون لم يعبروا حدودا دولية معترفا بها[٧].

أما وزارة الهجرة والمهجرين العراقية فقد عرفت النازحين بأنهم العراقيون الذين أكرهوا أو اضطروا للهرب من منازلهم أو تركوا أماكن إقامتهم المعتادة داخل العراق لتجنب آثار نزاع مسلح، أو انتهاك للحقوق الإنسانية، أو كارثة طبيعية، أو بفعل الإنسان أو السلطة أو بسبب مشاريع تطويرية[٨].

أما النازحون داخليا، فهم الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة نتيجة أو سعيا لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف العام، أو انتهاك حقوق الإنسان، أو نتيجة لكوارث طبيعية، من الذين لم يعبروا حدودا دولية معترفا بها دوليا[٩].

التعريف الاجرائي للنازحون الذي يتلائم مع دراستنا الميدانية :هم الافراد او الجماعات الذين اجبرو او اضطرو لترك مناطق سكناهم المعتادة في مدينتي الرمادي والموصل نتيجة لسيطرة التنظيم الارهابي (داعش) عليهما ولتفادي الاضطهاد والعنف الذي يمكن ان يتعرضوا له من قبله الى محافظات ومدن داخل العراق وبقوا ضمن حدود الدولة العراقية.

٣-العائدون:

لغة: عاد يعود عودا، ومعادا، عاد له، أو إليه، أو عليه، رجع إليه، والعودة الرجوع، وإياب وعودة المغترب إلى وطنه، والعودة اسم مصدره عاد، ينتظر العودة إلى بلاده والرجوع إليها، وعاد أدراجه: عاد من حيث أتى، عادت المياه إلى مجاريها، عادت الأمور إلى أوضاعها السابقة، عادت له الحياة، بعث من جديد الاهتمام به، وعائد إلى وطنه، راجع إليه(١٠).

والعائدون هم الأشخاص النازحون سابقا والذين عادوا إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، والعودة اجتماعيا تستخدم لوصف عملية العودة إلى ديار الشخص أو مكان إقامته المعتاد(١١).

التعريف الاجرائي للعائدون الذي يتلائم مع دراستنا الميدانية :هم الافراد او الجماعات الذين نزحوا سابقا وتركو اماكن سكناهم في مدينتي الموصل والرمادي نتيجة لسيطرة التنظيم الارهابي (داعش) عليهما وعادوا اليهما بعد تحريرهما من سيطرته وعانوا من مشكلات اجتماعية واقتصادية وامنية وصحية فيهما.

ثالثا:دراسات سابقة:

سيكون عرضنا على دراسات سابقة عراقية فقط، وليس كما كان متداولا ومعروفا بعرض دراسات عربية وأجنبية مع الدراسات العراقية، وذلك لاقتصارنا على أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات لتكون دراسات متناظرة متقابلة مع الدراسة الحالية الخاصة بالمجتمع العراقي الذي عانى من النزوح وما ترتب عليه من مشكلات اجتماعية في أثناء النزوح وبعده، ونبين بوضوح مدى التشابه والاختلاف والتفرد في هذه الدراسات، لذا الغرض الرئيسي من عرضها ليس مقارنة نتائج دراستنا بالدراسات السابقة لكن لنبين عدم وجود دراسات عراقية اهتمت بشكل متخصص وعملي ودقيق بمشكلات النازحين العائدين، حتى تكون مصدرا خصبا للدراسات المستقبلية الخاصة بالنازحين العراقيين وعودتهم.

- دراسة إيمان عبد الوهاب موسى، المعنونة: «التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق وتاثيرها على الهجرة الخارجية دراسة ميدانيت للمهاجرين العراقيين في مصر وسوريا».

اهتمت الدراسة بأحوال العراقيين المهجرين للخارج نتيجة للظروف التي مر بها العراق من احتلال وما جره هذا الاحتلال من صعوبات في شتى مجالات الحياة، مما أجبر العراقيين على الهجرة، ولاسيما بعد أن شعر هؤلاء المهجرون بأن القانون أصبح مغيبا وغير فاعل، فنتج عن ذلك فوضى اجتماعية لا يستطيع هؤلاء المواطنون تحملها، لذلك هجروا العراق.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على التأثيرات التي حدثت في المجتمع العراقي جراء الاحتلال الأمريكي/ العالمي عام ٢٠٠٣م، وانعكاساتها على الهجرة الخارجية، وهدفت أيضا إلى رصد مدى رغبة العراقيين في العودة إلى العراق وعن أهم الأسباب التي تمنعهم من العودة إلى العراق.

وقد استخدمت الباحثة في دراستها هذه منهج المسح الاجتماعي معتمدة على الطريقة الوصفية التحليلية، فضلا عن المقارنة والمنهج التاريخي، وقد استخدمت أكثر من وسيلة في جمع بيانات البحث. وكانت عينتها غير احتمالية وبحجم (٢٥٠) مهاجرا عراقيا، تم تقسيم العينة إلى (١٥٠) مهاجر عراقي في سوريا، و(١٠٠) مهاجر عراقي في مصر، فضلا عن الدراسة المعمقة لـ(٢٥) مهاجرا وفقا لدراسة الحالة.

أما عن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فهي: أن أغلب المهاجرين لا يرغبون بالعودة إلى العراق نهائيا، أو على الأقل في الوقت الحالي «أي وقت الدراسة»، وتبين أيضا أن أهم الأسباب لعدم رغبة المهاجرين بالعودة إلى العراق لعدم توفر الأمن والأمان، ولغياب القانون، وعدم توفر الخدمات الصحية والتعليمية، والماء والكهرباء وغيرها من الخدمات البلدية، فضلا عن تدمير البنى التحتية لأغلب مؤسسات الدولة، وقد أشارت هذه الدراسة أن هؤلاء المهاجرين يحسون بالأمن والأمان في المجتمعات المضيفة، مما أعطى لهم حافزا في البقاء فيها، فضلا عن أن الحكومة العراقية غير مستعدة لاستقبالهم بعد عودتهم لعدم قدرتها على توفير السكن والعمل والخدمات الأساسية. كل هذه الأسباب دعت هؤلاء المهاجرين العراقيين إلى تفضيل البقاء مهاجرين خارج العراق بدلا من العودة[١٢].

- دراسة أحمد قاسم مفتن، والمعنونة: «علاقة الانتماءات التقليدية بتحركات النازحين داخليا، دراسة ميدانية في مدينة بغداد».

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على الظروف الاجتماعية التي أدت بالنازحين للاستمالة إلى مرجعيات محدودة، ومنها العشيرة والطائفة، والمذهب، على حساب المرجعية الكبرى والأساس أو الولاء والانتماء للمجتمع الأكبر.

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي، والمنهج المقارن، مستعينا بالاستبيان والمقابلة والملاحظة كأدوات لجمع بيانات الدراسة، وكان مجتمع البحث في هذه الدراسة محددا في منطقتي «الأعظمية والكاظمية» في بغداد، وكانت عينته تشتمل النازحين من (٢٠٠٣-٢٠١٠).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة، كان أبرزها أن المناطق المحصورة في مجتمع البحث كانت من أهم المناطق ذات الجذب الطائفي للنازحين، وبينت الدراسة أن العنف الطائفي الذي ساد العراق ٢٠٠٦م كان السبب الرئيس للنزوح، لذلك كان وجود الأمن والأمان الضمان الذي يبتغيه هؤلاء النازحون، والذي وجودوه في هذه المناطق، وقد بينت الدراسة وبنسبة عالية (٨٢%). إن هؤلاء النازحون يعرفون أنفسهم من خلال الانتماء العشائري أو العرقي أو المذهبي.

واتضح من خلال هذه الدراسة أن (٩٢%) من النازحين لجأوا إلى المناطق ذات التماثل المذهبي، وأن غالبية النزوح هو من نوع النزوح الجماعي وقد أشارت هذه الدراسة أن (٩٢%) من هؤلاء النازحين استطاعوا الاستقرار في هذه المناطق بعد حصول الاندماج في المناطق المضيفة، وعدم الرغبة في ترك هذه المناطق والعودة إلى منطقة الأصل، وقد سهل لهم ذلك قدرتهم على التكيف الاجتماعي، والحصول على الأمن والاستقرار في هذه المناطق المضيفة، وبينت الدراسة أن (٨%) فقط استطاعوا العودة إلى مجتمعاتهم ومناطقهم الأصلية[١٣].

- دراسة المسح الوطني الأول للنازحين في العراق (عدا إقليم كردستان):

أهداف الدراسة كانت تسعى إلى تقويم الأوضاع في المناطق الرئيسة للنزوح والعودة على وفق المعايير الوطنية والدولية، وتحديد الاحتياجات والاهتمامات والأولويات في مناطق

النزوح ومناطق العودة من أجل تحسين ظروف عودة النازحين داخليا، ومعرفة نوايا العودة للعوائل النازحة، أو إمكانية الاندماج في المجتمع المضيف.

أما عن منهجية الدراسة وإجراءاتها، فقد استخدمت منهج المسح الاجتماعي، وقد تم استخدام العينة العشوائية الطبقية، وبلغ حجم العينة (١٠٨٥٩)، واستخدمت الدراسة وسائل عدة لجمع المعلومات، وهي المقابلة والملاحظة والاستبيان الذي تم توزيعه على المبحوثين في ١٥ محافظة عراقية، وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الحزمة الإحصائية ***SPSS***.

أما عن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة لها علاقة في موضوع بحثنا هي:

١. أكثر من ٤٠% من العوائل النازحة في العراق كان الهروب من العنف أو التخويف والتهديد هو الدافع الأساسي لنزوحهم وانتقالهم من سكنهم الأصلي.

٢. إن ٥٥% من العوائل النازحة ينوون البقاء والسكن في مناطقهم الحالية «سهولة الاندماج والتكيف مع المجتمع الجديد/ الحالي».

٣. أن ٣٣% من العوائل النازحة متخوفة من مسألة الأمن الوطني عند العودة إلى مناطقهم، في حين أن من المشكلات التي يواجهونها عند العودة هي السكن والعمل على التوالي، وبنسبة ١٩% و١١%، في حين أن عددا أقل ذكروا أن الخدمات والصحة والتعليم والصعوبات القانونية والألغام والمخلفات العسكرية[١٤].

المبحث الثاني: أسباب النزوح

للنزوح أسباب متعددة ومتنوعة، وقد يغلب أو يبرز عامل ليكون الأساس أو السبب الرئيس للنزوح، وبرز العامل الأمني في حالة نزوح أغلب العراقيين في الوقت المعاصر في أثناء هجوم التنظيم المتطرف على المدن العراقية، ومنها الرمادي والموصل، والذي ارتبط أساسا في بناء العملية السياسية التي شكلت منذ الاحتلال عام ٢٠٠٣م.

ومن الأسباب المعروفة للنزوح هي: الأسباب السياسية والأمنية والاقتصادية والدينية[١٥]، وسوف نعرض أهم الأسباب التي كانت حافزا للنزوح، وهي:

١. السياسي:

والمتمثل في الحكومات العراقية المتعاقبة التي بدت رخوة وهشة، متلازمة مع أزمات متعددة وتحديات مستمرة متمثلة في الفساد الإدارة والمالي، وعدم السيطرة على حمل السلاح،

والتمييز السياسي الطائفي، مما أضعف أداء الحكومات العراقية المتعاقبة، وجعلها مقصرة في أداء وظائفها بشكل طبيعي، ولاسيما تقصيرها في حماية المواطنين، مما انعكس على الوضع الأمني.

٢. الأمني:

والمتمثل في بناء القوات المسلحة بجميع صنوفها «جيش، شرطة»، على أساس عشوائي وغير مهني، مما شاب هذه المؤسسة الأخطاء الجسيمة مثل عدم الاختيار المناسب لقادة وعناصر القوات المسلحة، الذي خلف في بداية الأمر فجوة بين القوات المسلحة والمواطنين، والأخطاء المستمرة التي ارتكبت ضد المواطنين مثل القصف العشوائي للمدن.

كما ساد الخوف لدى المواطنين بإحساسهم أن المدن وساكنيها سوف يتعرضون للمخاطر في أثناء التحرير ولاسيما عندما تستخدم الأسلحة الثقيلة في تحرير المدن، إلا أن هذه التوقعات والأحاسيس تبدلت وانتهت عندما تعامل الجيش والقوات المسلحة مع المواطنين بشكل إيجابي.

وكذلك ساد الشعور بعدم الأمان من الخوف من التنظيمات الإرهابية المتطرفة «داعش» عندما مارسوا أنوا البطش والظلم، المتمثل بالقتل والجلد والاعتقالات وغيرها، فهيمن على المواطنين الإحساس بالضغط والإكراه والقسر الجسدي والمعنوي، مثل التهديد والخوف، كما هو معروف أن الإكراه والقسر لا يقتصر على الأعمال التي ارتكبت بالفعل، وتشمل كل ما هو شعور بالمخاوف التي من المحتمل وقوعها.

٣. الاقتصادي:

والمتمثل في الخوف من الحرمان الوظيفي الذي كان المواطن يعتاش عليه، ولاسيما في وظائف الدولة ومؤسساتها، وكذلك الحرمان من العمل، وتضاؤل فرص العمل للمواطنين الذين يعملون خارج مؤسسة الدولة مثل الأعمال الحرة المتمثلة في السوق والمشاريع التجارية والخاصة، فضلا عن ممارسات التنظيمات الإرهابية التي أثرت على الاقتصاد، ومنها فرض الإتاوات عنوة، والتدخل في شؤون السوق، وتخريب ممتلكات الدولة واغتصاب الممتلكات للمواطنين.

٤. الاجتماعي:

والمتمثل في الاتجاهات «الدينية والتعليمية» ونمط الحياة وطرق العيش، إذ عملت التنظيمات الإرهابية «داعش» على بتر العملية التربوية والتعليمية وتشويه وظائفها، وتغيير مسار عملها، مما جعل المواطنين يعيشون في دوامة الاستمرار أم التوقف عن الدراسة، ولاسيما بعد الإشاعات التي تقول إن الحكومة لا تعترف بالشهادة التي تنمح في ظل «داعش» والاتجاه الديني الذي هز ثقة المواطنين بالكثير من التعاليم الدينية نتيجة أفعال «داعش» التي أخرجت هذه الأفعال الدينية عن مضمونها الأصلي، وشوهت الكثير من المفاهيم الدينية بسبب التنظيمات الإرهابية[١٦].

المبحث الثالث: النظرية المعتمدة في تفسير البحث

النظرية التفاعلية الرمزية:

تعتقد النظرية التفاعلية أن الحياة الاجتماعية وما يحدث فيها من سلوكيات وظواهر اجتماعية، ما هي إلا شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية.

ومن مبادئها أن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد تبدأ بالتقييم بين أفرادها والتقييم يعتمد على التصورات الذهنية الذاتية التي يكونها الفرد نحو الفرد الآخر، أو الجماعة، وقد يكون هذا التقييم إيجابي أو سلبي، كما وتعتمد هذه النظرية بشكل كبير على الأدوار المناطة بالفرد وكيفية فهم هذا الدور، كما وتعتمد بشكل كبير على الرموز التصويرية التي تعتمد على التقويم الذهني الذي يكونه الفرد من خلال عملية الاتصال والتفاعل مع الآخرين.

وهذه الصور الذهنية تتعدى الأفراد والجماعات لتشمل الكائنات غير الحية كالأنهار والمباني والجبال والأشجار والنباتات والبيوت والمدارس والجامعات والشوارع إلخ، هذه الصور تبقى عالقة في ذهن الفرد، وتثار عبر المشاهدة وتثير جميع المعلومات والخبرات والتجارب التي يعرضها الشخص، وتبنى المواقف والاستعدادات على الطابع التقييمي المنبثق عن التفاعل الاجتماعي فإذا كان الموقف إيجابيا بسبب طبيعة التجارب والخبرات والمعلومات التي يحملها الفرد إزاء صاحب الموقف فإن الرمز والتفاعل يكون إيجابيا، مثال: إننا بمجرد سماعنا اسم شخص ما أو حدث معين، فإن الصورة الذهنية أو الرمز الذهني المتكون يظهر ويبرز عن ذلك، وهذا ما يجعلنا نقوم بتقويم الأشياء والأشخاص والجماعات وتحديد طبيعة التفاعل والعلاقة مع الإنسان المقوم تقويما تفاعليا رمزيا، فإذا كان الرمز والصورة إيجابية تستمر العلاقة بشكل طبيعي وإيجابي، أما إذا كانت الصورة الذهنية سلبية، فإن العلاقة تكون متوترة

أو ضعيفة أو تنقطع نهائيا، ويغذي هذه العلاقات والرموز المواقف السابقة أو المستحدثة نتيجة التفاعل، ومن سمات هذه الصورة الرمزية هي قابلية الفرد على توسيع انتشارها في المجتمع[١٧].

الفصل الثاني: إجراءات البحث الميدانية

منهج البحث

١. منهج المسح الاجتماعي

يستخدم هذا المنهج «المسح الاجتماعي» في دراسة الظروف الواقعية والعلمية[١٨]، إذ يتميز هذا المنهج بخصائص عليمة تسهل عملية البحث، وأهم هذه الخصائص هي:

- دراسة الواقع الاجتماعي أو مجتمع البحث ضمن مدة زمنية محددة ومعلومة.
- يتميز بتنوع وتعدد الوسائل في جمعه للبيانات والمعلومات بطريقة منظمة.
- غالبا ما يستخدم استمارة الاستبيان والمقابلة.
- والدراسة التي تستخدم هذا المنهج باستطاعتها اختبار الفروض[١٩].

٢. المنهج المقارن:

يعتمد هذا المنهج على إقامة تناظر متقابل أو متخالف لإبراز أوجه الشبه والاختلاف بين أكثر من حالة أو بين ظاهرتين أو أكثر في المجتمع الواحد، أو بين حدث أو ظاهرة معينة ومثيلتها في مجتمعين مختلفين[٢٠]، وقد زاد الباحثان إلى ذلك فقرة التفرد، أي تفرد أحد المجتمعات بمميزات نابعة من واقع البحث إضافة إلى أوجه الشبه والاختلاف، وهذا ما حدث في عودة نازحي الرمادي والموصل.

نوع الدراسة:

أما عن نوع الدراسة فتعد من الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات لاستخلاص دلالاتها.

عينة البحث وحجمها:

اعتمدت الباحثان على العينات غير الاحتمالية بطريقة العينة القصدية، وقد لجأ الباحثان إلى هذا النوع من العينات لصعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة ووثائق لإجراء

أخذ العينة الاحتمالية، وذلك لحساسية الموضوع وعدم استقرار العائدين وعدم تسجيل اغلبهم في وزارة الهجرة والمهجرين دائرة الهجرة والمهجرين في نينوى والانبار ، ولنفس الأسباب سالفة الذكر، فقد تم على أساسها تحديد حجم عينة البحث بما يتلائم مع مجتمع الدراسة من جهة وليحقق التمثيل المناسب بـ«٢٠٠» مبحوث من النازحين العائدين (العائدون من النزوح) إلى مدينة الرمادي و«٢٠٠» مبحوث من النازحين العائدين (العائدون من النزوح) إلى مدينة الموصل.

وسائل جمع البيانات والمعلومات:

إن ما يميز علم الاجتماع خاصة هو إمكانيته في استخدام أكثر من وسيلة لجمع البيانات والمعلومات بحسب ظروف ومتطلبات موضوع البحث، وقد اعتمد الباحثان على أكثر من وسيلة لجمع البيانات والمعلومات، وذلك تعزيزا للحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات تعزيزا لدقة هذه المعلومات قد تم الاعتماد على وسائل «استمارة الاستبيان، والمقابلة، والملاحظة بالمشاركة».

الاستبيان(*):

للحصول على معلومات بإمكان تحويلها إلى بيانات وتحليلها إحصائيا وتفسيرها تفسيرا علميا، لذا فقد مرت بخطوات عديدة، كان من أهمها توزيع استمارة استطلاعية على عينة متكونة من ٢٠ نازحا عائدا في كل من الموصل والرمادي، ثم بعد أسبوعين وزعت الاستمارة على نفس العينة بوجود حالة الترميز للاستمارات، ثم تطابقها بعد ذلك(**).

وبعد جمع الاستمارات، تم الاستحصال على معلومات مهمة، كانت بمثابة المفاتيح لإنشاء الاستمارة النهائية، ثم بعد ذلك تم توزيع الاستمارة على مجموعة من الخبراء(***)، الذين أضافوا آراءهم العلمية، وبعدها اتفق الباحثان على الاستمارة الاستبيانية النهائية.

مجالات البحث:

المجال البشري: النازحون العائدون إلى مدن الرمادي والموصل بعد تحريرها من التنظيمات الإرهابية «داعش».

المجال المكاني: مدينتا الرمادي والموصل، أي نقصد بهما مراكز هذه المدن.

المجال الزماني: انحصرت في العام الدراسي ٢٠١٨م بالتحديد.

فرضية الدراسة:

اعتمد البحث على فرضية رئيسية تتلائم مع المنهجية المستخدمة فيه وهي:وجود اختلاف وتشابه في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها للنازحين العائدين ما بين مدينتي الرمادي والموصل.

الفصل الثالث: تحليل وتفسير بيانات البحث

المبحث الأول: تحليل وتفسير بيانات البحث

أولا: البيانات الأولية للبحث

الجنس:

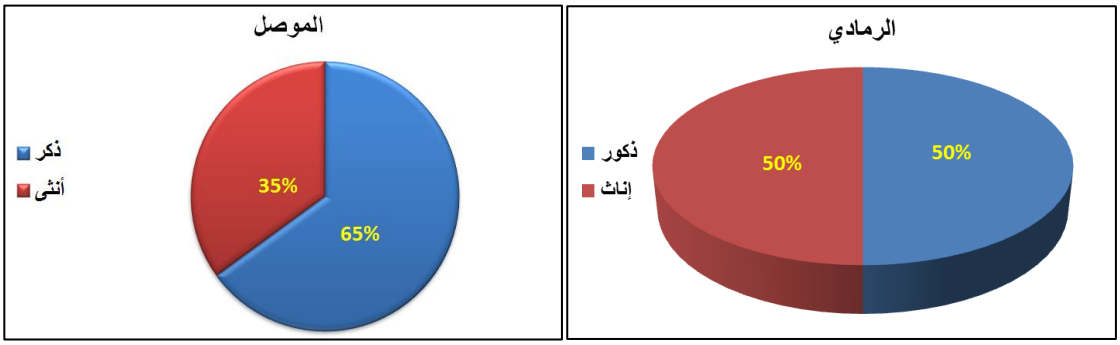

كشفت بيانات البحث الذي يتعلق بجنس المبحوثين أن نسبة الذكور مساوية لنسبة الإناث في مدينة الرمادي، فقد أشار (١٠٠) مبحوث من الذكور، مقابل (١٠٠) من الإناث، وبواقع ٥٠% لكليهما.

أما في الموصل، فقد أشارت البيانات الخاصة بجنس المبحوثين إلى أن ٦٥% من النازحين العائدين من الذكور في حين أن ٣٥% من النازحين من الإناث، إذ سارع الذكور إلى النزوح إما مباشرة بعد دخول التنظيم إلى المدينة بسبب عدم معرفتهم بالأيديولوجية الدينية التي يتبنونها أو بعدها بوقت للتخوف من إجبارهم على الانضمام إليه من ناحية، ولتفادي التعقيدات والقوانين الصارمة، وزيادة قائمة الممنوعات التي بدأ التنظيم يفرضها تدريجيا عليهم، سواء من حيث الملبس أم تغيير للهيئة العامة لشكلهم أم إلزامهم اتباع طقوس وشعائر دينية يؤمن بها التنظيم، وعلى إشاعتها بين الذكور. من ناحية أخرى والأهم، لتفادي العقوبات الصارمة التي تمارس ضد من يخالف تلك التعليمات التي تتراوح بين الجلد بالسياط وإهدار

كرامة الفرد إلى حد القتل أحيانا. في حين أن الإناث كانت النسبة الأقل، لإمكانية تفادي كل تلك الصعوبات بالبقاء في المنزل وعدم الخروج إلا للضرورة القصوى، كالذهاب إلى الطبيب أو القيام بالواجبات الاجتماعية الضرورية كواجبات العزاء وزيارة مريض أو غيرها.

٢. العمر

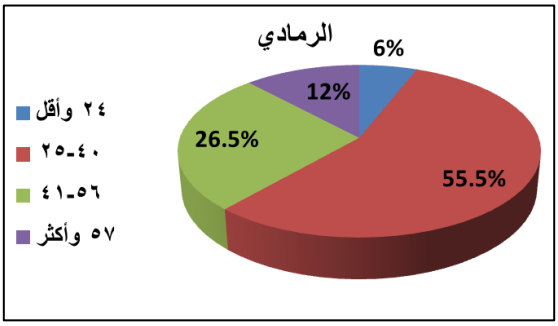

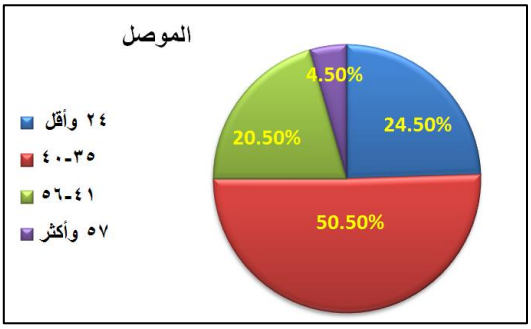

اتضح من البحث في الرمادي أن الفئات العمرية (٢٥-٤٠) سنة كانت هي الأعلى نسبة بين عمر المبحوثين، أي بنسبة ٥٥.٥% وهي النسبة التي يمكن وصفها بالفئات الشبابية، تلتها الفئات العمرية (٤١-٥٦) وبنسبة ٢٦.٥%، ثم تلتها الفئة العمرية (٥٧) سنة وبنسبة ١٢% ثم تلتها (٢٤) سنة وأقل وبنسبة ٦%.

أما في الموصل فقد أشارت بيانات البحث عن العمر أن ٥٠.٥% من النازحين أعمارهم ما بين ٢٥-٤٠ سنة «من الشباب»، في حين أن ٤.٥% من المبحوثين هم ممن تتجاوز أعمارهم ٥٧ سنة وأكثر، وقد يكون ذلك على وفق ملاحظة الباحثة ومعايشتها لتلك الحقبة، أن الشباب أكثر قدرة على الحركة والسير لمسافات طويلة للنزوح، لاسيما بعد أن منع التنظيم خروج الأهالي من المدينة، واتخاذهم دروعا بشرية بعد ٦ أشهر من احتلال المدينة، فحينها كان يتطلب الخروج من المدينة السير لمسافات طويلة سيرا على الأقدام وصعود جبال، والالتفاف من وراء الحدود السورية للوصول إلى كردستان أو كركوك أو تركيا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان الشباب أكثر قدرة على التعامل مع المستجدات الطارئة التي تحدث وأكثر قدرة على التكيف عند تغيير حياتهم في حال انتقل إلى مجتمع آخر غير مجتمعه، في حين كان كبار السن ناهيك عن عدم قدرتهم على الحركة بسرعة قياسا بالأعمار الشابة، فإن كبار السن لم تكن لدى الكثيرين منهم الرغبة في مغادرة الموصل وتغيير النمط الروتيني لحياتهم التي اعتادوا عليها، فقد توصلت الباحثة في أثناء مقابلتهم إلى أنهم أجبروا

على المغادرة إما لمرافقة أسرهم وخوفا من الموت وحدهم، أو بسبب حالتهم الصحية التي تستوجب المتابعة المستمرة، وقد وجدوا صعوبة في مغادرتهم منازلهم التي عاشوا فيها لسنوات طويلة، إذ أصبح هناك ألفة وارتباط نفسي وروحي بينهم وبين المنزل والمحلة والجيران، وحتى أثاث البيت ومقتنياته... الخ، لذلك كان مغادرة كبار السن في المدينة أقل بكثير من الشباب.

٣. الحالة الاجتماعية:

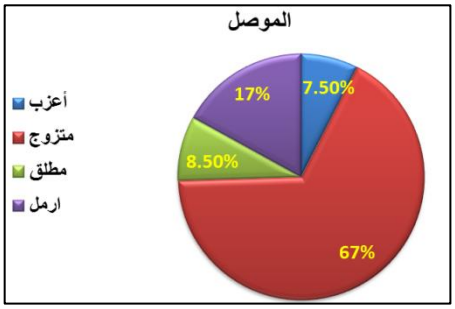

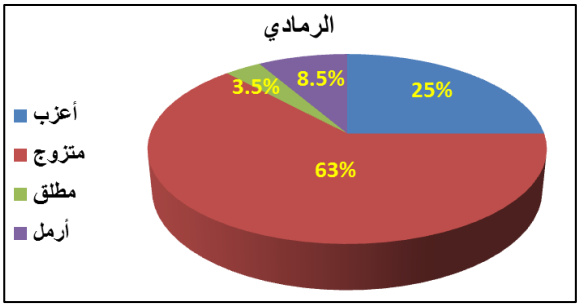

تشير بيانات البحث في الرمادي التي تتعلق بالحالة الاجتماعيةلعينة البحث إلى أن المتزوجين هم أعلى نسبة، إذ شكلت نسبة ٦٣% ثم تلتها حالة العزاب «غير المتزوجين» وبنسبة ٢٥% ومن ثم جاءت حالة الأرامل وبنسبة ٨.٥% ثم تلتها حالة المطلقين وبنسبة ٣.٥%.

أما في الموصل فقد أشارت البيانات أن أغلب النازحين بنسبة ٦٧% كانوا من المتزوجين، وقد يرجع ذلك لإحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية تجاه أسرهم، فرغبتهم في عدم تعريض حياة أفراد الأسرة للمخاطر أو القتل بفعل العمليات العسكرية التي كان من المتوقع حصولها لتحرير المدينة ولتخليص الأبناء والفتيات من المضايقات التي من الممكن أن يتعرضوا لها، أو إلى عدم إجبار أبنائهم على التسرب من المدرسة أو تركها لسنوات كانوا يجهلون عددها، سيما وأنه لا أحد يعلم الوقت التقريبي لتحرير المدينة، نتيجة عدم إكمال دراستهم في مدارس التنظيم، مما قد يؤدي إلى ضياع مستقبل الأبناء الدراسي، فضلا عن التخوف على الفتيات تحديدا مما تم ترويجه حينها من أنه قد يجبر التنظيم الأهالي على تزويج بناته من عناصر التنظيم، والخوف على الأبناء لاسيما المراهقين من التعرض لعمليات غسل الأدمغة التي كان يتخصص بها بعض أعضاء التنظيم لترغيبهم في الانضمام، كل هذا دعا المتزوجين إلى النزوح مع أسرهم إلى خارج المدينة.

٤. المهنة

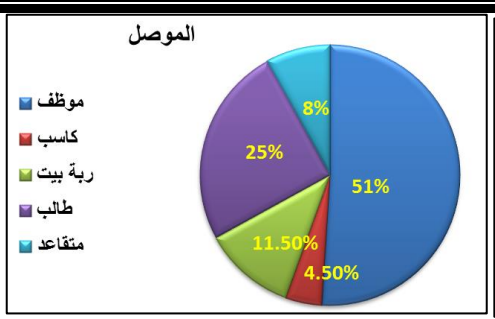

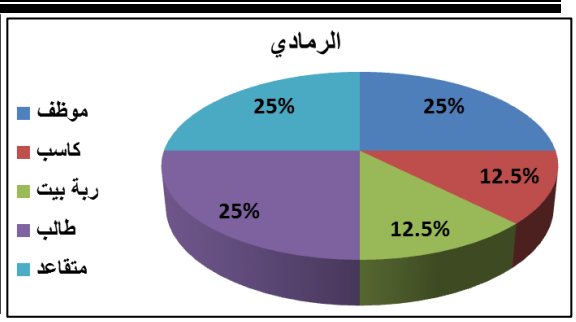

اتضح من بيانات البحث أن حوالي ٧٥% من مهن المبحوثين في الرمادي توزعت ما بين (طالب، موظف، متقاعد)، وبنسبة ٢٥% لكل منها، وسجلت مهنة (كاسب، ربة بيت) نسبة ١٢.٥% لكل منهما.

أما في الموصل فقد أشارت البيانات إلى أن أكثر من نصف العائدين النازحين من الموظفين، سواء ممن كانوا يعملون في دوائر الموصل ذات الطابع المدني التابعين لوزارة التعليم العالي والتربية والصحة والتجارة وغيرها الذين أغلقت أغلب دوائرهم ومدارسهم وجامعاتهم بأوامر وزارية، وصدرت أوامر من وزارة المالية بحجب رواتبهم وادخارها «في حال بقائهم في المدينة» إلى حين خروج التنظيم المتطرف وتحرير المدينة من قبضته، أو من العسكريين أو العاملين في الأجهزة الأمنية كالشرطة والجيش والاستخبارات وشرطة المرور والأمن الوطني، أو حتى ممن عملوا في مفوضية الانتخابات من الذين كانوا يخشون الملاحقة والتضييق عليهم وعلى أسرهم أو لتجنب اعتقالهم ومسائلتهم وتعرضهم للتعذيب من قبل العناصر الأمنية للتنظيم، أو قتلهم كما حدث مع كثير منهم ممن آثروا البقاء في المدينة بعد إعلان توبتهم «قانون التوبة أصدره التنظيم لإعلان التوبة» من أجل إنقاذ حياتهم، لذا عمل أغلب العسكريين على النزوح من المدينة من ناحية، وأداء واجبهم الوطني تجاه مدينتهم وتسلم رواتبهم وعدم اتهامهم بالخيانة، من ناحية.

ومن ناحية أخرى، أظهرت البيانات أن ٣٠% من النازحين كانوا من الطلبة، ممن كانت لدى أسرهم القدرة المادية على إخراجهم من المدينة وتحمل نفقات دراستهم خارجها، سيما طلبة الكليات من المراحل المنتهية أو المرحلة الدراسية المنتهية من الدراسة الإعدادية «السادس الإعدادي» نتيجة عدم اعتراف الحكومة المركزية ممثلة بوزارتي التربية والتعليم العالي بأي دوام في المدارس أو الجامعات أو بأية شهادة تمنح في ظل سيطرة الاحتلال الداعشي على المدينة، ولفتح مواقع بديلة لجامعات مدينة الموصل في كركوك ودهوك،

ومدارس للنازحين في كردستان، وإصدار قرار استضافة طلبة الموصل في الجامعات العراقية للنازحين في المحافظات الأخرى، لذا آثر الطلبة النزوح لنيل شهادة معترف بها من ناحية، وخوفا من المسائلة القانونية لاحقا من قبل الدولة في حال أنهم التحقوا بالمدارس والجامعات في الموصل وهي تحت سلطة الاحتلال.

٥. الدخل الشهري:

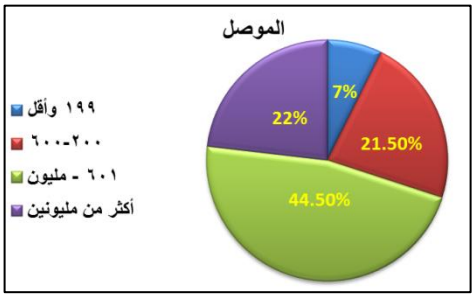

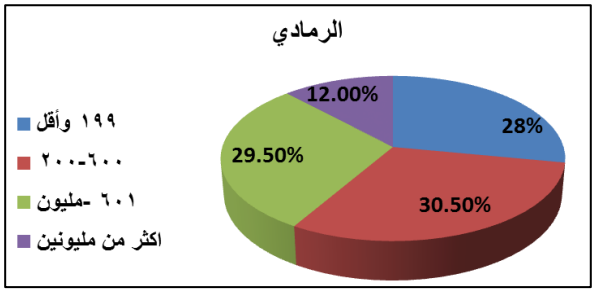

أما عن الواقع المعيشي للمواطنين بعد عودتهم إلى مدنهم فكان يتسم بوضع صعب في كثير من الحالات، إذ زاد من معاناة المواطنين، وبالتالي انعكس على التكيف الاجتماعي عند العودة، إذ يعد التكيف الاجتماعي عملية تلاؤم اجتماعي تؤدي إلى وقف الصراع مع الجماعات عن طريق التدعيم للتفاعل السلمي.

وقد اتضح من خلال بيانات البحث أن العائدين يعيشون وضعين من التكيف الاجتماعي، وهما:

التكيف الاجتماعي السهل، ويمثل أصحاب الدخول الدائمة والرواتب، ويشمل الموظفين في الدولة خاصة، ورجال الأعمال والمهن التي لم تتضرر جراء الهجمة الداعشية أو تحرير المدن، وعند العودة وجدوا وضعا مستقرا.

التكيف الاجتماعي الصعب، ويمثل أغلب أصحاب المحلات التجارية وأصحاب المهن الحرة البسيطة، والعاطلين عن العمل، والذين فقدوا أعمالهم نتيجة النزوح والعودة، وكان غالبيتهم من الشباب الذين تضررت أعمالهم ومستوياتهم المعيشية نتيجة الظروف الأمنية، مما أفقدهم أعمالهم ومدخولاتهم وأصبحوا يعانون من مستويات معيشية صعبة، مع تزايد حالات البطالة وتزايد أعداد الأرامل والمطلقات في مدينة الرمادي.

وقد أشار المواطنون في مدينة الرمادي –فضلا عن ملاحظات الباحثين– أنه قد وقعت أعباء إضافية على كاهل الآباء الذين يحاولون العانية بأبنائهم، وينطبق هذا الحال

على الأطفال الصغار الذين يتحملون مسؤوليات متزايدة للعناية بأنفسهم وإخوانهم وعوائلهم، وينطبق ذلك على النساء أيضا.

وقد أشارت بيانات البحث إلى أن الكثير من المواطنين يعيشون مستوى معاشيا يتسم بحد الكفاف، ولا يرتقي إلى مستوى العيش الكريم، إنما يميل إلى مستويات الفقيرة ومحدودة الدخل.

أشارت بيانات البحث في الرمادي أن الدخل الشهري للمبحوثين والمحدد بالدينار العراقي على أن أعلى نسبة كان دخلهم ينحصر ما بين (٢٠٠-٦٠٠) ألف دينار عراقي، وبنسبة ٣٠.٥%، ثم تلتها الفئة التي أشارت أن دخلها محصور ما بين (٦٠١-مليون) دينار عراقي وبنسبة ٢٩.٥%، ثم الدخل المحصور بين (١٩٩٠٠٠- وأقل) دينار عراقي وبنسبة ١٢%، ثم الدخل المحصور بين أكثر من مليون دينار عراقي وبنسبة ٢٨%.

أما في الموصل فقد أشارت البيانات إلى أن ٤٤.٥% من النازحين دخلهم الشهري يتراوح ما بين ٦٠١-مليون دينار عراقي و٢٧% يتجاوز دخلهم المليونين دينار عراقي مما يعني أن اغلب النازحين كانوا من ذوي الدخل المرتفع؛ لأن أغلبهم كانوا من الموظفين أو التجار؛ ولأن لهم القدرة على تحمل نفقات النزوح من نفقات النقل للوصول إلى المدن التي نزحوا إليها، فضلا عن دفع بدلات الإيجار التي ارتفعت بشكل كبير في مناطق جذب النازحين، لاسيما إقليم كردستان وبغداد نتيجة استغلال السماسرة لأزمة السكن التي أحدثتها عملية النزوح، واستغلال أصحاب العقارات ذلك لتصل بدلات الإيجار للمنازل إلى مبالغ خيالية غير متوقعة.

فضلا عن احتياج النازحين للنفقات الأخرى التي تحتاجها أسرهم ولاسيما احتياجات الأكل والنفقة على متطلبات المدارس والصحة وأثاث المنزل وغيرها، وهذا لا يستطيع تلبيتها إلا ذوي الدخل المرتفع، في مقابل ذلك نجد أن نسبة من نزح من ذوي الدخل المنخفض بنسبة أقل؛ لعدم قدرتهم على دفع نفقات النزوح لاسيما بعد فترة من الاحتلال الداعشي، أصبح النزوح يتطلب استخدام مهربين للخروج من المدينة، وهذا يكلفهم مبالغ هائلة لا قدرة لهم على تحملها، فضلا عن عدم قدرتهم على دفع بدلات الإيجار، مما كان سيجعلهم مضطرين للسكن في مخيمات النازحين التي أنشأتها الحكومة العراقية أو المنظمة الدولية للهجرة أو غيرهم،

المفتقدة لشروط السكن والأمن الإنساني، والاعتماد على مساعدات المنظمات الإنسانية، فآثر أغلب ذوي الدخل المنخفض البقاء في منازلهم على النزوح.

٦. عائدية السكن

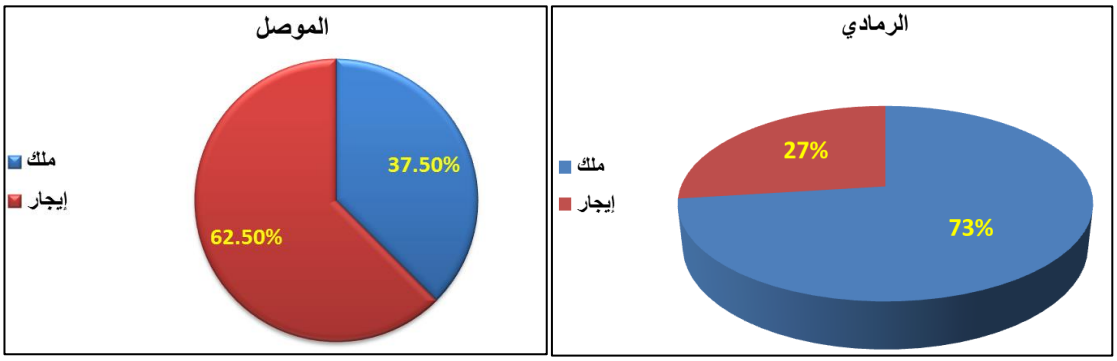

أشارت بيانات البحث في الرمادي أن أغلب المبحوثين وبواقع ٧٣% أشاروا أن عائدية السكن هي ملك صرف لهم، و٢٧% من المبحوثين أشاروا بأنهم يسكنون إيجار، ولا يملكون سكنا لهم عند عودتهم من النزوح.

فقد أشارت البيانات أن أغلب النازحين العائدين بنسبة ٦٢% سكنوا بعد عودتهم في منازل تم تأجيرها إما نتيجة استيلاء التنظيم في أثناء نزوحهم على منازلهم ونهبها وإحراقها وهدم البعض منها، أو لأنه تم تدميرها نتيجة العمليات العسكرية في أثناء تحرير المدينة، أو أنها تضررت بحيث أصبحت غير صالحة للسكن، وعدم قدرة أصحابها المادية حاليا على إصلاحها، أو للاستيلاء عليها من قبل بعض الأجهزة الأمنية واتخاذها مقرات لها، ويستدعي إعادتها لهم إجراءات أمنية وقانونية تأخذ وقتا طويلا.

لذا اضطر العائدون لتأجير منازل في مناطق شعبية أو على أطراف المدينة، يخلو بعضها من أبسط الخدمات كالماء والكهرباء، وبعيدة عن المدارس أو عن أماكن عملهم نتيجة لارتفاع أسعار بدلات الإيجار في المناطق الراقية والمتوسطة التي تتوفر فيها الخدمات، لاسيما في الجانب الأيسر من المدينة، إذ حدثت مغالاة في بدلات الإيجار ورفعت إلى أعلى مستوى لم تشهده المدينة سابقا.

٧. منطقة السكن:

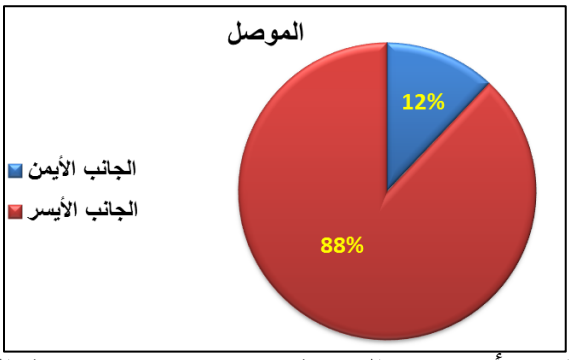

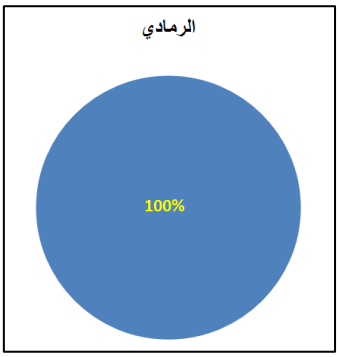

بينت نتائج البحث في الرمادي بأن جميع المبحوثين هم من مركز مدينة الرمادي، وبواقع ١٠٠%.

أما في الموصل، فإن مدينة الموصل تنقسم على جانبين، الجانب الأيسر والجانب الأيمن ويفصل بينهما نهر دجلة، الجانب الأيسر حدوده متاخمة لحدود إقليم كردستان، في حين أن الجانب الأيمن حدوده متاخمة لمدن وسط وغرب العراق كصلاح الدين وغيرها.

يظهر من البيانات أن ٨٨% من النازحين العائدين نزحوا من الجانب الأيسر من المدينة في حين أن ٢٢% نزحوا من الجانب الأيمن، ويرجع ذلك لاختلاف الجانبين من الناحية الديمغرافية والخلفية الاجتماعية والناحية الاقتصادية والمهنية والطبقية وغيرها، فسكان الجانب الأيمن الكثير منهم من خلفيات اجتماعية ريفية ومن ذوي الدخل المنخفض، وهم من غير المثقفين ومن غير المتعلمين أو المتعلمين تعليم متوسط، ومن الكسبة والعمال الذين يعتمدون على ما يحصلون عليه من أجر يومي في إعالة أسرهم، فضلا عن اكتظاظه السكاني، ويسكن في المنزل الذي قد لا تتجاوز مساحته ٥٠ مترا أكثر من أسرة، ولا يقل عدد أفراد كل أسرة عن خمس أفراد نتيجة لكبر حجم الأسرة فيه. وعلى فق ذلك فليس لهؤلاء القدرة على تحمل نفقات النزوح والسكن والإنفاق على أسرهم في منطقة النزوح، وحتى من نزح من هذا الجانب فهو إما أن يكون من الأحياء الراقية فيها «حي الطيران، الدندان، الجوسق، ١٧ تموز وغيرها»، أو أنهم عند نزوحهم اعتمدوا على المساعدات الإنسانية التي تقدمها لهم المنظمات الدولية أو منظمات المجتمع المدني أو من الخيرين والمحسنين وغيرهم في الإنفاق على أسرهم، على العكس من الجانب الأيسر الذي يتميز سكانه بدخلهم المرتفع ومستواهم التعليمي العالي، وغالبيتهم من موظفي الدولة والأكاديميين والعسكريين، فضلا عن قلة عدد سكانه «قبل تحرير المدينة»، قياسا بالجانب الأيمن، وتتميز أسره بصغر حجمها، لذا فلهم

القدرة المادية على النزوح من ناحية ولهم حساباتهم وخططهم في إيجاد بديل لما فقدوه أو تركوه في المدينة بأعمالهم ووظائفهم التي التحقوا بها في منطقة النزوح من ناحية أخرى.

ثانيا: البيانات الخاصة بالبحث

١. أسباب النزوح: ماهي الأسباب التي دعتك للنزوح وترك مدينتك؟

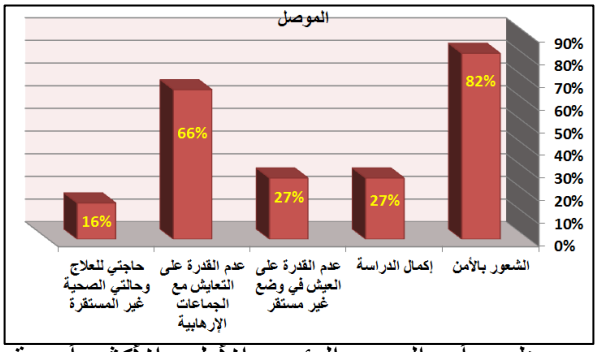

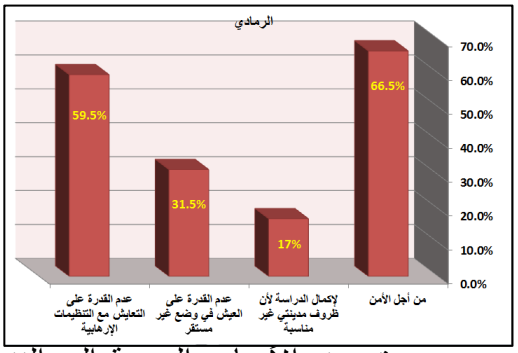

تعددت الأسباب المؤدية إلى النزوح، وظهر أن السبب الرئيس الأول والأكثر أهمية هو تردي الأوضاع الأمنية بشكل عام، وظهر في الرمادي بنسبة ٦٦.٥%، ثم تلاه عدم القدرة على التعايش مع التنظيمات الإرهابية المتطرفة، وبواقع ٥٩.٥%، ثم عدم القدرة على العيشفي ظل وضع غير مستقر بنسبة ٣١.٥% ثم الرغبة في إكمال الدراسة لأن الظروف التي وقعت فيها مدينة الرمادي لا تسمح بواقع تعليمي مقبول، ولا تسمح بالاستمرار بالدراسة، وظهر بنسبة ١٧%.

أما في الموصل فقد أشارت البيانات إلى أن ٨٧% نزحوا من المدينة من أجل الشعور بالأمن، فبعد سقوط المدينة غادرها مباشرة أعضاء مجلس النواب وأعضاء المحافظة وقيادات الجيش والشرطة وعناصرهم، في حين انتظر البعض الآخر برهة من الزمن استغرقت أحيانا أشهر ريثما تتضح الصورة، ففي البداية التنظيم المتطرف بخداع أفراد المجتمع بالتعامل بشكل إيجابي معهم إلا انه بدأ تدريجيا بالكشف عن وجهه الحقيقي بالقيام بالاعتقالات والتصفيات، واتباع سياسة الانتقام والتخويف والترويع للأهالي من الديانات الأخرى، أو القوميات الأخرى، أو المذاهب المختلفة لمذهبه أو حتى لمن ينتمي لنفس المذهب لكن من المخالفين لآرائه الدينية التطرفية. كما بدأ تقييد الحريات الشخصية والتدخل في الملبس، وفرض الخمار على النساء وعلى الرجال ملابس خاصة، وإلزامهم بإطلاق اللحى والتدخل بعلاقات الأفراد الشخصية، والتصرفات وطريقة الكلام وطقوس الزواج، وظهرت مصطلحات جديدة ظاهريا، تشعر الفرد بالأمان لكن داخليا تشعره بالتقييد وعدم الشعور بالأمان، فضلا

عن منع التدخين والهاتف النقال والستلايت، وتحديد استخدام النت ومراقبته، وفرض عقوبات شديدة وصارمة على كل من يخالف أيا مما ذكرنا بعقوبات شديدة وصل بعضها –من خلال ملاحظة ومعايشة الباحثة– إلى حد الموت حرقا، نتيجة توجيه تهم بسيطة لبعض الأفراد نتيجة استخدام الهاتف المحمول أو إيجاده لدى احدهم عند تفتيش المنزل. وهذا كان سببا قويا دفع الأفراد للنزوح لرغبتهم بالشعور بالأمن والعيش دون الشعور بالخوف والترويع المستمر وعدم تقييد حرياتهم وما سبق ذكره، ولارتباط عدم الشعور بالأمن بممارسات التنظيم المتطرف دفع ٦٦% من المبحوثين إلى النزوح من المدينة لعدم قدرتهم على التعايش مع التنظيمات الإرهابية، وما يمارسونه من أساليب تتسم بالوحشية لإرغام الأفراد على الانصياع لقراراتهم وإجراءاتهم التعسفية فقد وصل ببعض الأفراد إلى عدم القدرة على رؤية احدهم يمر أمامه أو رؤية السيارات الخاصة بهم التي كانت تمارس مراقبة الأفراد ومعاقبتهم آنيا «سيارات الحسبة».

ونزح ٣٣.٥% من المدينة بسبب عدم القدرة على العيش بوضع غير مستقر فمع سقوط المدينة توقع البعض سرعة تحريرها لكن القصف الجوي لعناصر التنظيم والتأجيل المستمر لعمليات تحرير المدينة، وتغيير الخطط التي كانت تبثها وسائل الإعلام حول من هي المدن التي ستبدأ القوات بتحريرها، وتنقل الأفراد «من الجانب الأيمن إلى الأيسر أو العكس ومن شمال الموصل إلى جنوبها أو العكس» إلى المناطق التي يتوقعون أن العمليات العسكرية ستبدأ منها ليتحرروا بشكل أسرع، وحدوث ذلك أكثر من مرة أدى إلى شعورهم بعدم الاستقرار وبالإحباط واليأس من قدرة الحكومة على تحرير المدينة، مما دفع الكثيرين للمخاطرة بحياتهم والنزوح من المدينة مع العقوبات القاسية من قبل التنظيم ضد من يحاول الهروب «من أرض الخلافة كما كانوا يدعونها» وتصل إلى حد القتل.

في حين أن ٢٧%غادروا المدينة لإكمال الدراسة، ففي بداية الاحتلال أبقى التنظيم على الجامعات ومدارس المدينة ومناهجها كما هي وبدون أي تغيير، وجرى إكمال الامتحانات التي توقفت على إثر سقوط المدينة، وكان هناك ارتباط بين جامعة الموصل وموقعها البديل في كردستان إلى أن صدر قرار من وزارة التعليم العالي بفك الارتباط، وبعدم الاعتراف بأي إجراء علمي أو إداري يحدث في الجامعة، لاسيما بعد إقفال التنظيم لعدد كبير من الأقسام التي اتهمها بتدريس الكفر، كقسم علم الاجتماع والفلسفة وغيرها، مما دفع كثيرا من الطلبة إلى النزوح لإكمال دراستهم،ولاسيما طلبة الدراسات العليا لإكمال الامتحانات في المواد التي لم يمتحنوا فيها ولإكمال كتابة رسائل الماجستير

والدكتوراه لمن هم في مرحلة الكتابة، كما جرى تغيير المناهج الدراسية لبعض المواد في الأقسام والكليات العلمية والإنسانية، وامتد ذلك ليشمل تغيير المناهج الدراسية لوزارة التربية «الابتدائية والمتوسطة والاعدادية» بما يتلائم وفكر التنظيم المتطرف الذي يحض على العنف والجهاد من وجهة نظره، وبما يخدم مصالح التنظيم في غسل أدمغة الطلبة وجذبهم باتجاه الانضمام للتنظيم الإرهابي، مما دفع بأهالي الطلبة للنزوح لغرض إكمال دراسة أبنائهم.

أما نسبة ١٦%،–ومن خلال مقابلة الباحثة– فقد نزحوا لسوء حالتهم الصحية ومتابعة علاجهم نتيجة لنزوح أغلب الأطباء إلى خارج المدينة، ولعدم توفر العلاج اللازم لعلاج بعض الأمراض المزمنة، واقتصار العلاج للحالات المتأزمة على عناصر التنظيم الجرحى جراء القصف الجوي في المستشفيات التي بدأت قدراتها بالتراجع، جراء الحصار على المدينة وعدم قدرة التنظيم على توفير المستلزمات الطبية والعلاجية لابناء المدينة.

٢. هل واجهت مشكلات اجتماعية بعد العودة إلى مدينتك؟

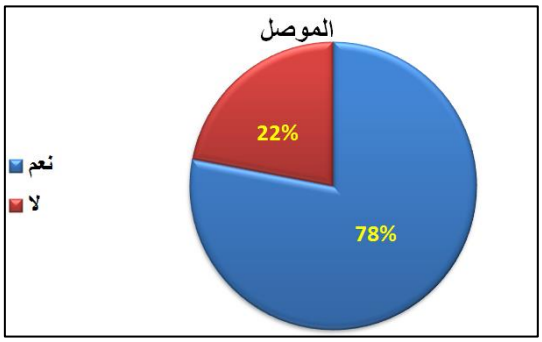

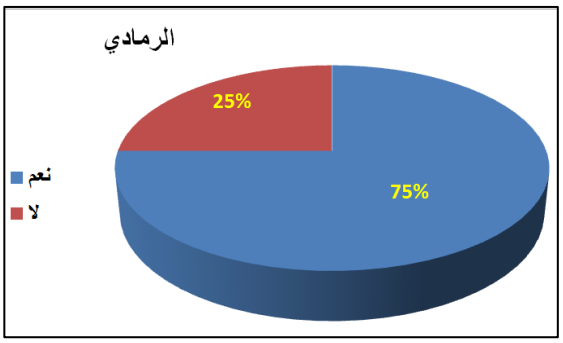

اتضح من بيانات البحث أن غالبية العائدين إلى مدينة الرمادي يعانون من مشكلات اجتماعية، فقد اتضح أن ٧٥% من العائدين يعانون من مشكلات كان الكثير منها غير موجودة قبل النزوح.

أما في الموصل فقد أشارت البيانات إلى أن ٢٢%لم يواجهوا مشكلات اجتماعية عند العودة إلى المدينة،–ومن مقابلة المبحوثين– استنتجت الباحثة أن غالبية هؤلاء هم ممن عادوا إلى المدينة حديثا بعد أن انحسرت نوعا ما المشكلات التي واجهها من عادوا مباشرة بعد التحرير من جهة، ولأنهم عملوا على ترتيب أوضاعهم وهيئوا أنفسهم اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا للتعاطي مع الوضع الحالي والمتغير في المدينة.

في حين أن ٧٨% أفادوابأنهم واجهوا مشكلات عديدة عند العودة وحتى الآن.

– إذا كان الجواب نعم، ما هي هذه المشكلات؟

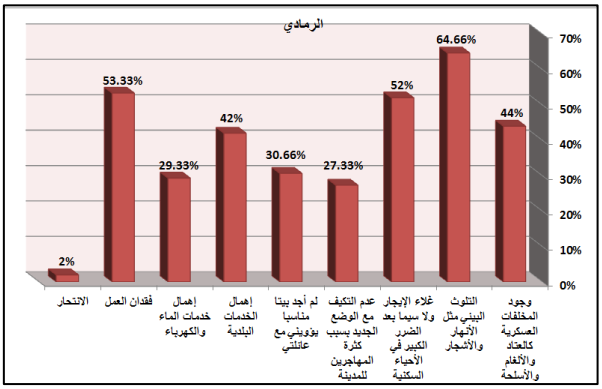

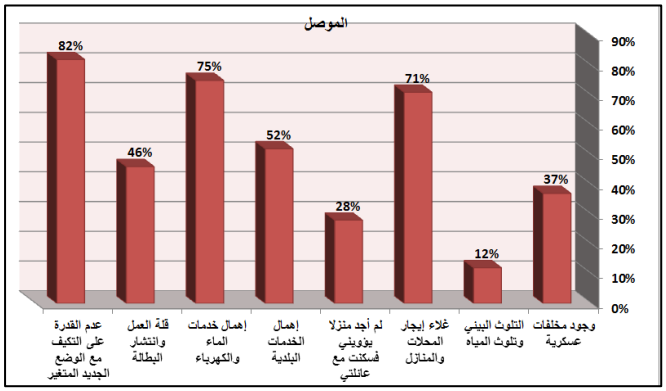

أظهرت بيانات البحث أن مشكلات اجتماعية كبيرة وكثيرة صاحبت العائدين إلى مدينة الرمادي، فقد أشار أغلب العائدين إلى أنهم واجهوا مشكلات اجتماعية بنسبة ٧٥% وكانت أغلب هذه المشاكل وبحسب الترتيب هي:

«التلوث البيئي، فقدان العمل، غلاء الإيجارات وخاصة بعد الأضرار التي عانت منها هذه المدن، وجود المخلفات العسكرية كالعتاد والألغام والأسلحة، إهمال الخدمات البلدية، عدم إيجاد البيت المناسب لإيواء العائلة، إهمال خدمات الماء والكهرباء، عدم التكيف مع الوضع الجديد بسبب كثرة المهاجرين إلى المدينة بشكل عام».

وقد أشار بعض المبحوثين عن طريق المقابلة أن هناك حالات أخرى سجلت مثل التهديد للعوائل المشتبه بصلتها بالتنظيمات الإرهابية، أو انتماء أحد أبنائها لهذه التنظيمات واحتجاز بيوتهم، كما أشار قسم قليل من المواطنين إلى وجود حالات الانتحار ولو بشكل بسيط.

وقد أشار هؤلاء المواطنون إلى أن هذه المشاكل على الرغم من كثرتها وخطورتها إلا أنها عرضية ويمكن إزالتها وحلها بمرور الزمن إذا لاقت الاهتمام الجيد من المسؤولين الحكوميين ووجهاء المدن والمواطنين أنفسهم، والرغبة والإرادة الحقيقيتين في حل هذه المشاكل.

ويبدو أن أغلب المبحوثين يعتقدون أن هذه المشاكل عرضية وغير مستعصية، وإزالتها سيكون عن طريق الاستقرار الأمني والسياسي.

إن أهم مشكلة واجهها النازحون العائدون وبنسبة ٨٢% هي عدم القدرة على التكيف الاجتماعي والمادي والمعنوي والسلوكي مع المجتمع الموصلي في ظل التغيرات التي حدثت

فيه، وقد يرجع ذلك لطول إقامة النازحين في المجتمعات التي نزحوا إليها واندماجهم فيها بشكل كبير، وتكوين صداقات وعلاقات اجتماعية فيها، بلغ بالكثير منهم –كما لاحظت الباحثة– إلى شراء العقارات «المنازل والشقق»، لاسيما النازحون إلى إقليم كردستان، وعملوا على إنشاء مشاريع تجارية تمهيدا للإقامة الدائمة فيها،كما أن عدم قدرتهم على التكيف يعود إلى أنهم كانوا مرغمين أو مضطرين للعودة إلى المدينة، ولم يكن هذا خيارهم، لكن إغلاق المواقع البديلة لمواقع الدوائر والوزارات، وإغلاق المواقع البديلة للجامعات، وإغلاق أغلب مدارس النازحين وإنهاء استضافة طلبة الجامعات في الأقسام المماثلة في الجامعات الأخرى أجبرت الأسر على الرجوع، ومن معايشة الباحثة وملاحظتها للعائدين، فإن بعضهم يعتبر عائدا في نظر الدولة، لكنهم لم يعودوا فعليا،إذ لازالوا يعيشون من الناحية الفعلية في مدن النزوح، لاسيما مدن كردستان القريبة من الموصل، لكنهم يأتون إلى أماكن عملهم ومدارسهم صباحا، ويعودون عند انتهاء الدوام الرسمي، وتقوم بنقلهم شركات سياحية اتفقوا معها لهذا الغرض.

كما أن عدم قدرة العائدين على التكيف يرجع إلى تخوفهم من عودة نزوحهم وتكرار مأساتهم مرة ثانية؛ ولأن وضع المدينة والتلوث البصري فيها لوجود الأنقاض والمخلفات والنفايات وغيرها وعدم وجود أماكن ترفيهية راقية، لاسيما للشباب، وللتقييد على الحريات التي لازال الكثير من أهالي المدينة يمارسها على الآخرين والانتقادات التي توجه للعائدين، لاسيما من الديانات الأخرى كالمسيحيين والأيزيديين، واتهامهم بمخالفة القيم الأخلاقية للمجتمع نتيجة عدم ارتدائهم للحجاب وارتداء ملابس يتبعون بها أحدث إصدارات الموضة، وتقليعات الشعر للشباب ورسم الوشم على الأيدي أو الرقبة، مما يتسبب في انتقادهم المستمر واتهامهم بأشبع التهم، مما يزيد من عدم قدرتهم على التفاعل الاجتماعي أو على تكوين علاقات اجتماعية وصداقات جديدة مما يزيد من عدم قدرتهم على التكيف الاجتماعي.

كما أن ٧٥%من العائدين يعانون من مشكلة إهمال خدمات الماء والكهرباء،وقد أدت العمليات العسكرية إلى تدمير أغلب مشاريع الماء ومحطات الكهرباء، مما تسبب في افتقار المدينة –لاسيما في بداية التحرير– لهذه الخدمات ولجوء الأهالي «قبل التحريروبعده» إلى حفر الآبار، كما قامت بعض المنظمات بحفر آبار أخرى مما أدى إلى الاعتماد على مياهها

على الرغم من عدم صلاحيتها للشرب أو الاستخدام المنزلي؛ لاحتوائها على نسبة عالية من الأملاح والمعادن كالفوسفات والكبريت وغيرها.

أما الكهرباء فقد تم الاعتماد على المولدات الأهلية للحصول عليه، وأغلب أصحابها بدأ باستغلال عدم توفر الكهرباء الوطنيةلرفع سعر الأمبير ليصل إلى ٢٠ الف أحيانا،مما يفقد الكثيرين القدرة على الاشتراك بها لضعف إمكانياته المادية، فجعلهم بدون كهرباء لأيام وأشهر.

عانى ٧١%من العائدين من ارتفاع أسعار إيجار المحلات والمنازل والشقق السكنية، وهذا ناتج عن عدة أسباب أهمها:

١- تدمير كثير من المنازل في الساحل الأيسر، وأغلبها في الساحل الأيمن، مما اضطر سكانه للانتقال للسكن في الجانب الأيسر فترتب عليها زيادة الطلب على المنازل والمحلات، مع قلة العرض، فتسبب بارتفاع أسعار العقارات وزيادة بدلات الإيجار ليصل بعضها إلى مليون دينار.

٢- استغلال مالكي المساكن والمحلات لأزمة السكن بدون مراعاة أخلاقية وإنسانية لما يمر به المجتمع من ظروف اجتماعية واقتصادية خانقة تتطلب مساندتهم لبعضهم البعض.

وعلى وفق ما سبق، ولعدم قدرة الكثيرين على دفع الإيجار المرتفع اضطر ٢٨% من النازحين العائدين على السكن في منزل مشترك مع الأهل أو الأخت أو الأخ، فتسبب ذلك بمشكلات اجتماعية أخرى وخلافات عائلية أثرت بشكل كبير على التماسك الأسري.

كما عانى ٥٢%من مشكلات الإهمال في الخدمات البلدية، إذ أن أغلب النازحين اعتادوا على حياة تميل إلى الرفاهية، ووجود النظافة في الشوارع والمدن التي نزحوا إليها، إلا انهم صدموا بالإهمال الكبير لهذا الموضوع، إما لنقص الكادر البلدي أو الآليات وغيرها ومع قيام بعض المنظمات بدور البلدية كمنظمة ***UNDP*** إلا أن ذلك لم يغير كثيرا من واقع الحال نتيجة للأضرار الجسيمة التي حلت بالمدينة، ولوجود أنقاض المنازل والبنايات بشكل كبير ،تعجز عن إزالته بكامله، ولفقدان بعض أبناء المجتمع الوعي بأهمية النظافة، وعدم وجود ما نسميه ثقافة المحافظة على النظافة، مما أدى إلى وجود تلوث بصري في المدينة يعد من أهم المشكلات التي يواجهها النازحون العائدين وأهالي المدينة.

وأشارت ٤٦%من البيانات إلى أهم مشكلة يعاني منها النازحون العائدين، وهي فقدان عملهم، وانتشار البطالة في المدينة نتيجة تدمير أغلب الأسواق والمحلات التجارية، لاسيما في الجانب الأيمن من المدينة مثل «باب السراي والسرجخانة والصناعة القديمة وغيرها»، نتيجة للعمليات العسكرية أو نتيجة للاستيلاء عليها من قبل التنظيم المتطرف ومصادرة ما بها من بضاعة وحرقها بعد ذلك كعقاب لنزوح أصحابها وهروبهم من «دولة الخلافة»، مما أدى إلى فقدان الكثير منهم لمصدر رزقه لاسيما أصحاب المهن الحرفية واليدوية كالنجارين والحدادين وأصحاب ورش تصليح السيارات وغيرها، ونتيجة لارتفاع إيجار المحلات الجديدة من جهة ولصعوبة الحصول على تصريح امني لإصلاح المحلات المهدمة من جهة أخرى وتحول العمل كله إلى الجانب الأيسر، مما شكل فائضا في الأيدي العاملة، هذا كله أدى إلى انتشار البطالة لتضاؤل فرص العمل، ولأن أغلب فرص العمل التي يتطلبها سوق العمل يلجأ أصحابها لتشغيل أقاربهم ومعارفهم لمساعدتهم ماديا.

وقد عانى ٤٢%من النازحين العائدين من التلوث البيئي وتلوث المياه، بسبب وجود الجثث تحت الأنقاض، لاسيما في المناطق القديمة من الجانب الأيمن وبعض المناطق الفقيرة في الجانب الأيسر، إذ لا يملك أقاربهم القدرة المادية لانتشالها، وسط إهمال حكومي من الحكومة المركزية والمحلية تجاه ذلك، مما أدى إلى تلوث هوائي وانتشار الروائح الكريهة للجثث المتعفنة في أغلب أرجاء المدينة، لاسيما الجانب الأيمن، فضلا عن انتشار القاذورات والنفايات التي تعمل على زيادة نسبة التلوث الهوائي والبصري.

أما المياه، فإن تلوثها يعود إلى رمي جثث عناصر التنظيم في الأنهار ممن قتلوا في أثناء العمليات العسكرية أو حاولوا الهروب عبر النهر، مما أبقى الجثث على ضفاف النهر لأشهر طويلة،فتسببت بتلوث المياه، فضلا عن تدمير نظام الصرف الصحي نتيجة العمليات العسكرية وذهاب مخلفاتها الثقيلة إلى النهر بدون تنقية، وتدمير وتآكل شبكة أنابيب إيصال المياه إلى المنازل وتدميرها وتدمير محطات تنقية المياه أو عدم صلاحيتها، وغيرها من الأسباب التي أدت إلى تلوث المياه.

وعاني ٣٧%فقط من مشكلة وجود مخلفات عسكرية كالعتاد والأسلحة وغيرها، وهذا يرجع إلى أن الغالبية لم يعودوا مباشرة بعد التحرير، بل بعد أن تم تطهير الكثير من أحياء المدينة، لاسيما الساحل الأيسر من تلك المخلفات، فقط من عانى من ذلك هم من عادوا

مباشرة بعد التحرير، أو ممن كان هناك إهمال من الجهد الهندسي في تطهير بعض أحيائهم في الجانب الأيمن مما أدى إلى وقوع ضحايا جراء تفخيخ عدد من المساكن من قبل عناصر التنظيم.

٣. هل ترك لك الاختلاط بمجتمعات غير مجتمعك أثرا تريد نقله لمدينتك؟ ترك أثرا إيجابيا مثل ... ترك أثرا سلبيا مثل ...

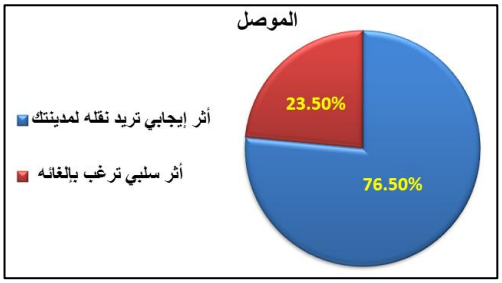

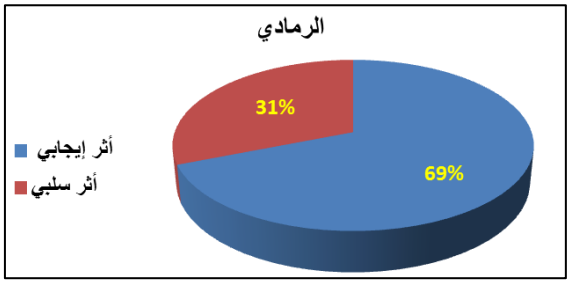

في الرمادي أشارت بيانات البحث أن ٦٩% من المبحوثين بأنهم استفادوا من النزوح، إذ اتضح أن هؤلاء المبحوثون قد استفادوا من المدن التي نزحوا إليها، ورغبوا في نقل هذه التجربة إلى مدنهم الأصلية، مثل: فتح المولات، والأسواق الكبيرة، وتعلم مهن أخرى لم تكن في المدينة، كالخدمات الاجتماعية التي تساعد على تنمية المدينة، وكذلك كان أغلب المبحوثين قد أشاروا إلى أن عامل النظافة واحترام القانون هي من الآثار الإيجابية التي يريدون نقلها إلى مدنهم التي كانت مفقودة بحسب رأيهم، وبهذه الأفكار تكون عودة النازحين أكثر اطمئنانا واستقرارا وتعزيزا للتنمية الاجتماعية وتحقيق الأمن والسلام.

فيما أشار ٣١% من النازحين إلى أنهم وجدوا آثارا سلبية، مثل صعوبة التكيف الاجتماعي والنفسي في تلك المدن، وانقطاع الكثير من المواطنين عن أعمالهم ولاسيما الأعمال الحرة، وقد أشار قسم من المبحوثين بأنهم لم يعودوا يستطيعون الحصول على بعض الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة أو أنهم فقدوا التواصل مع الطبيب المعالج، كما فقدوا الكثير من مدخولاتهم بسبب الوضع الاقتصادي الجديد في أثناء النزوح، المتمثل بغلاء الإيجارات خاصة.

أما في الموصل فقد أظهرت البيانات أن ٧٦.٥% قد ترك الاختلاط لديهم أثرا إيجابيا ولاحظوا ظواهر إيجابية يرغبون بنقلها لمجتمعهم كالانشغال بالأمور الشخصية والرغبة بتطوير أنفسهم علميا واقتصاديا، وترك التدخل بشؤون الآخرين الخاصة، والابتعاد عن انتقاد الآخرين

بالملبس أو المأكل أو السلوكيات الاجتماعية التي تتعارض مع سلوكياتهم ليس لأجل إصلاحهم بل لأجل إظهار سلبياتهم، لإظهار من ينتقد بمظهر إيجابي على حساب الآخرين، والالتزام بالقوانين العامة وتطبيقها والقيام بواجباتهم والحصول على حقوقهم بدون اللجوء إلى الواسطة والمحسوبية والرشوة وغيرها والالتزام بقوانين المرور والحفاظ على نظافة المدينة والاهم التعاون مع الجهات الأمنية ومشاركتها المسؤولية في الحفاظ على امن وسلامة المجتمع والمواطنين من الانحراف والجريمة والإرهاب والإبلاغ عن كل من يحاول الحاق الضرر بها وترك مصطلحات «شنو علاقتي، واش عليا، وهذا ما يخصني، وابعد عن الشر الخ»، والأهم من كل ذلك التعامل مع الأفراد الذين يعيشون في الموصل على أنهم مواطنون عراقيون، لهم حقوق وعليهم واجبات، بغض النظر عن قوميتهم ودياناتهم وانتمائهم المذهبي والطائفي والعرقي وهذا من الممكن لو تم الالتزام به أن يعيد اللحمة الاجتماعية لمدينة الموصل المتعددة المذاهب والإثنيات والطوائف وغيرها.

في حين أظهرت نتائج البيانات أن ٢٣.٥% قد تركت المجتمعات التي اختلطوا بها أثرا سلبيا، ويرغبون بإلغاء ظواهر موجودة فيها من مجتمعاتنا، مثل الانحرافات السلوكية كانتشار البغاء في مدينة الموصل التي أصبحت لها مناطق خاصة، وتعلم بها بعض الأجهزة الأمنية ولا تحرك ساكنا لمحاربتها أو اجتثاثها من المجتمع الموصلي، فضلا عن ظهور مناطق لالتقاء المنحرفين جنسيا من الشواذ، فضلا عن رغبتهم بردع الأفراد ممن أصبحوا لا يحترمون كبار السن وهو جزء لا يتجزأ من قيمنا الخلقية والدينية والحفاظ على الترابط الأسري، وظاهرة التحرش الجنسي بالفتيات سواء أكانت بالكلام أم باللمس أم غيرها، إذ انتشرت حاليا في المجتمع الموصلي ويبررها البعض بأن يلقي اللوم على الفتيات لارتدائهن ملابس مثيرة وضيقة تدفع الشباب للتحرش بها، وغيرها من الظواهر السلبية.

٤. هل وجدت عادات اجتماعيةمنتشرةبعدالعودة إلى مدينتك:

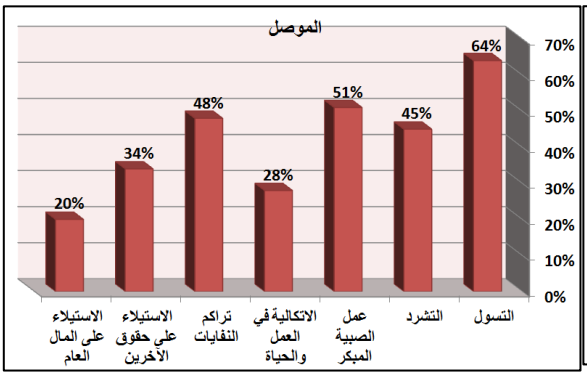

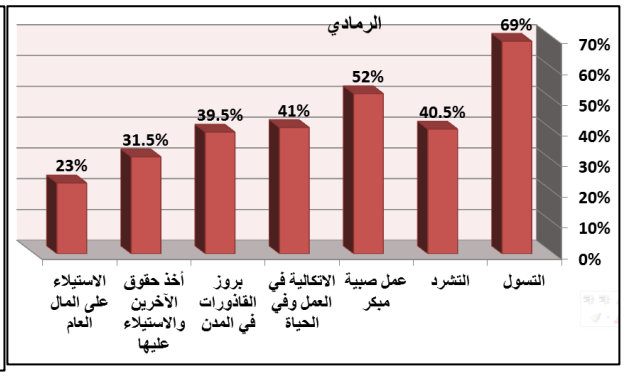

أشارت بيانات البحث في الرمادي إلى أن العائدين يشكون من عادات سلبية انتشرت بشكل لافت للانتباه بعد العودة إلى مدنهم ومناطقهم، وهذه العادات –كما أشار المبحوثون– سلبية، تؤدي إلى اضمحلال المدينة وخراب شكلها المادي وخراب وضعها المعنوي، إذ اتضح أن هذه المشكلات موجودة، وبحسب الترتيب، مثل: «التسول، أعمال الصبية المبكر، الاتكالية في العمل، التشرد، بروز القاذورات في المدن، أخذ حقوق الآخرين والاستيلاء عليها، الاستيلاء على المال العام». وهذا ينذر بأن حالات «الفرهود» المتكررة في المجتمع العراقي باقية ومستمرة، وأن المواطن العراقي لا يتعظ من التجارب السابقة ولا يحسن استغلال الفرص.

وقد أشار المبحوثون إلى وجود عوامل تساعد على بروز هذه العادات السلبية، مثل التعاطف مع المتسولين أو إهمال الأسرة لأبنائهم بعد العودة، أو اللامبالاة في تنظيم وتنظيف المدن، ولاسيما عندما أشار المبحوثون–وعن طريق المقابلة والملاحظة– من قبل الباحثين بأن المسؤولين في المحافظة غير جادين في إعادة تعمير المدينة، وأن هناك أزمة «نخبة» في المدينة، إذ يعاني المواطنون من فجوة بين النخب السياسية والعشائرية وحتى الدينية وبين المواطنين، هذه النخب جعلت المواطن يتذمر ويحس بعدم الشعور بالتعاون من قبل مسؤولي المحافظة بشكل عام، وأنه قد تم إهمال المواطن بشكل مقصود، فعلى سبيل المثال، وبحسب ما يدعي المواطنون، بأن أي مواطن لم يحصل على أي تعويض نتيجة الأضرار التي وقعت عليهم، مثل تدمير البيوت والمحلات والممتلكات، وكذلك إهمال المؤسسات الحكومية في إعادة إعمارها، لذلك شعر هؤلاء المواطنون بأن المسؤولين في المحافظة لم يكن لهم أي دور إيجابي عند العودة، وذلك لما وجدوه من ضعف وإهمال في مشاريع إعادة الإعمار، والبطئ في عملية التعويض لمن تضرر من المواطنين، وهذا ما أشعر المواطن بعدم العدالة الاجتماعية والتهميش مما أثار غضب المواطنين وشعورهم بالإحباط من النخب الموجودة في المحافظة.

أما عن العادات الإيجابية، فقد أشار أغلب المبحوثون إلى ظهور أعمال جديدة تساعد على تنمية المدينة وازدهار الأسواق هي الأفكار الرائجة والتي أراد المبحوثون نقلها إلى مدنهم.

أما في الموصل فقد أشارت البيانات بوجود عادات اجتماعية سلبية انتشرت في المدينة، إذ أشار ٨٤% من المبحوثين إلى التسول كعادة غير حضارية منتشرة بشكل كبير، لاسيما بين النساء والأطفال، وقد كانت موجودة سابقا إلا أنها تفاقمت بشكل كبير، نتيجة لازدياد نسبة النساء الأرامل والأطفال الأيتام الذين لا يجدون من يعيلهم من الأقارب، والدولة لم تعمل على تعويضهم ماديا عن الأشخاص الذين فقدوهم «الزوج أو الأب»، إما لقتل داعش لهم أو نتيجة العمليات العسكرية، فقد لاحظت الباحثة أن بعض المتسولات لا تنطبق عليهن صفات المتسولة التقليدية، فهي ترتدي ملابس محتشمة ونظيفة، وتطلب باحترام والكثيرات منهن متوسطات في العمر، ويتسولن في الأسواق، لاسيما أسواق الجامعة وسوق النبي أو في الإشارات الضوئية.

كما أشارت البيانات إلى أن ٧٣%من العائدين أشاروا إلى تفشي الفساد الإداري في مؤسسات الدولة، فمع أن الفساد الإداري كان السبب في سقوط مدينة الموصل وغيرها بيد التنظيمات الإرهابية،إلا انه مازال الفساد قائما ومازال الفرد يعاني بشدة عند دخوله لأي دائرة حكومية لإنجاز معاملة ليس فيهاأي مخالفة قانونية، فإنه يصطدم بالفساد وبضرورة اللجوء إما إلى الرشوة أو المحسوبية أو الواسطة لإنجازها، أو أنها لاتنجز،وقد عانى كثير من العائدين من هذه المشكلة عند محاولتهم استخراج أو تجديد مستمسكاتهم أو تسجيل أبنائهم في المدارس أو نقلهم وغيرها.

وأشارت البيانات إلى أن ٥١%من المبحوثين قد أكدوا وجود مشكلة خطيرة تهدد الجيل الجديد، وهي عمل الصبية المبكر في أعمال لا تتناسب مع قدراتهم الجسدية من ناحية، وبأعمال أخرى في الشوارع وفي الإشارات المرورية، تعرضهم لمخاطر وانحرافات خلقية من ناحية أخرى، فضلا عن تركهم الدراسة أو تسربهم من المدارس لإعالة انفسهم أو أسرهم نتيجة انتشار البطالة والفقر في المدينة، ولعدم دعم الحكومة للأطفال المتضررين جراء العمليات العسكرية أو رعايتها لهم، سيما وأن أغلبهم من الأيتام أو معيلهم يعاني من الإعاقة الجسدية التي أفقدته القدرة على العمل.

و٤٨% أكدوا تفاقم عادات سلبية كانت موجودة وتفاقمت، وهي تراكم النفايات والقاذورات «التي سبق الإشارة لها اكثر من مرة»نتيجة عدم الوعي الصحي من قبل أفراد

المجتمع من ناحية، ولإهمال الحكومة المحلية في رفع النفايات بصورة يومية، مما يؤدي بالسكان أحيانا إلى أحراقها فيزيد من مستوى التلوث البيئي في المدينة.

أشار ٣٤% إلى أن الاستيلاء على حقوق الآخرين أصبحت مشكلة لم يعد بمقدور أي جهة وضع حل لها،إذ أكد بعض النازحين أنه قد تم الاستيلاء على حقوقهم في السكن،إذ استولت عليه جهات أمنية لتحويله كمقر لهم، أو أحد ضباط الأجهزة الأمنية أو تم الاستيلاء عليه من بعض النازحين من القرى والأقضية القريبة من الموصل، وهذا لايسري على المنازل فقط بل المحلات والمعامل وغيرها.

وأشارت البيانات إلى أن ٢٨% وجدوا أن هناك عادة الاتكالية في العمل والحياة، فالغالبية يلقي بمسئولياته وواجباته على الآخرين، سيما في العمل، لأن الغرض من العمل هو فقط الحصول على الراتب الشهري، وليس إنجاز العمل بدقة وتنمية وتطوير المجتمع،وبالتالي نجد هناك تهربا من الدوام الحكومي والخروج قبل ساعات من انتهاء وقت العمل أو عدم الحضور بحجج واهية وترك المسئولية على الآخرين.

وقد أشار ٤٦%من العائدين أنهم لاحظوا ازدهار الأسواق بشكل كبير عما كانت عليه في السابق قبل احتلال المدينة، وذلك لإقبال الناس على التسوق بعد أن عادت السيولة المادية للمدينة بتوزيع الرواتب من ناحية، ولأن الأسواق أصبحت مكانا تلجا إليها النساء والفتيات للترفيه عن أنفسهن لاسيما بعد الكبت وتقييد الحرية الذي تعرضن له أيام داعش من ناحية أخرى، ولأن الأسواق في غالبيتها اقتصرت على الجانب الأيسر بعد تدمير أغلب أسواق الجانب الأيمن.

إلا أن ٢٥ % أوضحوا أن هناك أعمالا جديدة ظهرت في مدينة الموصل بعد تحريرها، غالبيتها أعمال خيرية،إذ يشكل مجموعة من الخيرين جمعيات للعمل على تنمية المدينة ولإعادة بنائها، حيث تعمل على جمع التبرعات من الخيرين وتشغيل الشباب الجامعي أو العاطلين عن العمل من الخريجين كجمعية يد الخير التي عملت على ترميم وإصلاح وإعادة بناء ما يقارب ٢٠٠٠منزل في المدينة القديمة في الجانب الأيمن وباقي أحياء المدينة، وحملة الدنابر التي شكلها شباب لرفع الأنقاض من المناطق القديمة التي لا تستطيع السيارات دخولها لضيق الأزقة فيها، وهذا أدى إلى تنمية المدينة وتشغيل الشباب العاطل عن العمل للتقليل من نسبة البطالة فيها،كما ظهرت منتديات وجمعيات أخرى تعمل على تنمية المدينة

فكريا وشكلها اكاديميون ومفكرون يحاولون إصلاح ما دمره داعش، وتعديل ما تم تغييره من أفكار اجتماعية هدامة، وظهرت أعمال جديدة في المدينة لم تكن موجودة سابقا، وهي عمل المرأة في المولات والمطاعم والكافيهات والسوبر ماركتات «التي ازدادت أعدادها بشكل كبير، إذ تم بناء العشرات من المولات والمطاعم بعد تحرير المدينة، كما أشار ٥٥% من أفراد العينة»، وهو مالم تكن تألفه مدينة الموصل من الناحية القيمية، إذ عرف عنها تشددها قيميا، والعمل على إبقاء المرأة في المنزل أو مزاولتها لمهن معينة، كأن تكون طبيبة أو معلمة أو أستاذه جامعية، وهذا شيء إيجابي فهو يعني تغير النظرة إلى المرأة من ناحية، ولإبعادها عن اللجوء إلى الانحراف للإنفاق على نفسها أو التسول من الآخرين.

٥. **هل أن التماسك الاجتماعي بعد العودة اختلف عما كان عليه قبل النزوح:**

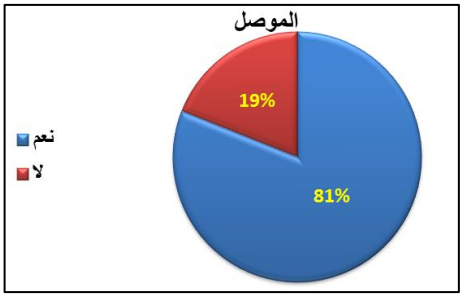

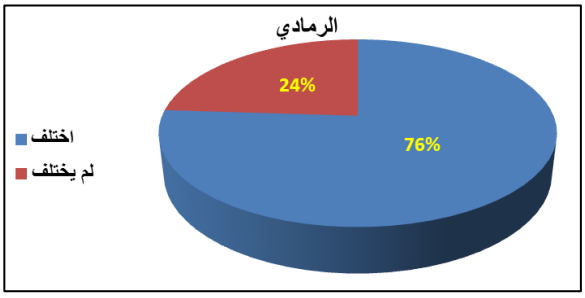

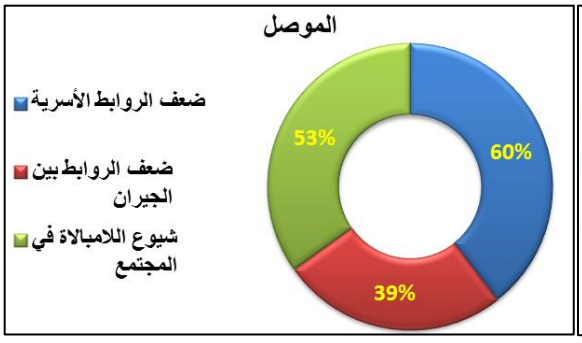

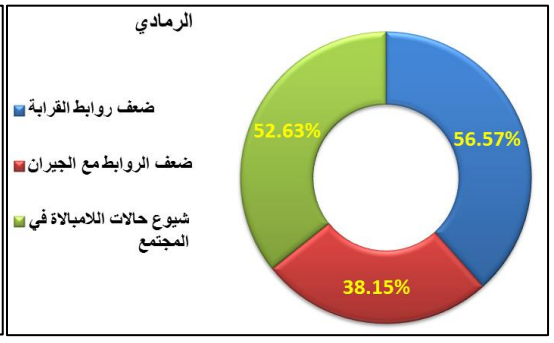

أشار المبحوثون إلى أن التماسك الاجتماعي في مدينة الرمادي قد اختلف عما كان عليه قبل النزوح، ومن أهم مظاهر هذا الاختلاف هو «ضعف الروابط القرابية، وشيوع حالات اللامبالاة في المجتمع، وضعف الروابط مع الجيران»، وهذا دليل على ضعف التماسك الاجتماعي في هذه المدينة بعد العودة.

وقد أشار علماء اجتماع كثيرون من خلال نظرياتهم العلمية، بأن الأزمات الاجتماعية والحروب والكساد الاقتصادي ينتج عنها هكذا ظروف ومشاكل، إذ أشار «أميل دوركهايم وروبرت مرتون» إلى أن حالة عدم الانتظام الاجتماعي واللامعيارية تسود المجتمعات بعد الحروب وبعد الأزمات الاجتماعية، ويبدو أن اللامبالاة واضحة في مجتمع البحث التي أدت إلى ضعف التماسك الاجتماعي، ويمكننا القول بأن المجتمع العراقي هو مجتمع مأزوم، ولم يستطع الخروج من هذه الأزمة، مما أضاف إلى الوضع الاجتماعي رخاوة تتسم بضعف التماسك الاجتماعي.

أما في الموصل فقد أشارت البيانات إلى أن التماسك الاجتماعي لم يختلف عما سبقه قبل العودة بنسبة ١٩%وغالبا هذا نتيجة، لأن اغلب هؤلاء النازحين نزحوا مع أسرهم واسر أخوتهم وبعض أصدقائهم، لاسيما من ذوي الدخل المرتفع، مما أدى إلى عدم حدوث مشكلات اجتماعية والبقاء على تماسكهم الاجتماعي بعد العودة.

في حين أشار ٨١% إلى اختلاف التماسك الاجتماعي عما كان عليه قبل النزوح، إذ أشار ٦٠% إلى ضعف الروابط القرابية، مع أن مدينة الموصل تتميز بتماسكها القرابي إلا أن وجود التنظيم الإرهابي عمل على تفكك هذا التماسك نتيجة مناصرة وانضمام بعض الأقارب إلى التنظيم، ومخالفة الآخرين وكرههم للتنظيم، مما أدى إلى حدوث خلافات تصل أحيانا إلى حد المقاطعة الاجتماعية لإبعاد الشبهة عن انتمائهم للتنظيم، أو أن يكونوا على أي علاقة من عناصره تحسبا لعمليات مابعد التحرير، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى في أثناء عمليات التحرير اضطر بعض الأقارب إلى التجمع مع بعضهم في نفس الساحل أو النزوح من الأيمن والإقامة عند أقاربهم مع بدء تحرير الأيمن، ولطول مدة الإقامة ونتيجة للضغوط النفسية والأزمة المالية التي كان يعاني منها الجميع، وعدم توفر الماء، وازدياد الكثافة السكانية في المنزل فقد حدثت مشكلات اجتماعية ونزاعات وشجارات بين الأقارب مما أدى أحيانا إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة بينهم، والتأثير على تماسكهم الاجتماعي.

وأشار ٣٩% من النازحين إلى ضعف العلاقة مع الجيران بعد العودة من النزوح وقد يرجع ذلك إلى انقطاع العلاقات الاجتماعية بينهم طوال فترة احتلال داعش للمدينة، واتهام بعض النازحين لجيرانهم بأنهم كانوا مناصرين للتنظيم أو عدم حماية منازلهم أو ممتلكاتهم التي صادرها داعشأ وعلى الأقل الاحتفاظ بما غلى ثمنه أو قيمته المعنوية لحين عودتهم، في

حين وجهت تهم أخرى لبعض جيران النازحين بأنهم أسهموا في سرقة مقتنيات وأثاث منازلهم «داعش كان يصادر منازل وممتلكات ومقتنيات النازحين»، مما أدى إلى ضعف الروابط بين الجيران.

في حين أشار ٥٣%من النازحين العائدين إلى شيوع حالة اللامبالاة في تكوين العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع لانعدام الثقة وتبادل التهم بين أفراد المجتمع وحدوث صراع اجتماعي فقد انقسم المجتمع الموصلي إلى فئتين الفئة الأولى «الطرف الأول للصراع» فئة النازحين «الذين غادروا المدينة بعد احتلال التنظيم الإرهابي للمدينة»، والفئة الثانية «الطرف الثاني للصراع» الرازحين، وهم من بقي من أهل الموصل في المدينة في أثناء سيطرة التنظيم، وكان للحكومة المركزية والحكومة المحلية دور بارز في إثارة الصراع والنزاع وتبادل التهم بين الطرفين، فالطرف الأول اتهم بأنه بقي في المدينة لأنه مناصر للتنظيم الإرهابي في حين تم اتهام الطرف الثاني بأنه تخاذل وانسحب من المدينة وتركها لقمة سائغة لعناصر التنظيم، فضلا عن إطلاق عبارات على من خرج من المدينة بعد عودتهم بأنهم مرتادي المولات والمتنزهات ومحبي النزه والسفر إلى غيرها من الاتهامات، وكان يفترض بالحكومة المركزية التقليل من حدة النزاع والمشاحنات حتى لاتصل إلى مستوى الصراع، لكن إعطائها للنازحين المواقع الإدارية والقيادية منحهم القوة، واعتبروا مواطنين من الدرجة الأولى سيما بعد منحهم كافة حقوقهم المالية،

أما الرازحون فقد جرى إقصاؤهم من الحصول على أي مراكز إدارية أو قيادية «أخذت منهم القوة»، فأدى إلى معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية، فأدى إلى إحساسهم بالغبن والقهر وغياب العدالة، لاسيما على المستوى الاقتصادي نتيجة عدم صرف رواتبهم المدخرة وتأخر صرف مستحقاتهم من التعويضات للأضرار التي لحقت بممتلكاتهم،وأدى ذلك إلى صراع بين الطرفين النازحين للاحتفاظ بالقوة والمحافظة على المكتسبات والامتيازات والرازحين لمحاولة الحصول على مافقدته والتمتع ببعض القوة بعد كل ماعانته من قهر تحت سلطة الاحتلال،وقد أدت تلك الخلافات والصدامات إلى صراع على وفق لما لاحظته الباحثة من صراعات على المستوى الاكاديمي بين زملاء العمل والأصدقاء وغيرهم،وبالنهايةحدوث حالة من اللامبالاة في تكوين العلاقات الاجتماعية، واحيانا إنهاء علاقات كانت قائمة لسنوات طويلة.

وهذا ما أشار له « لويس كوسر» في نظريته من أنه ليست القوة هي العامل الوحيد للصراع فهناك طبيعة العلاقات الاجتماعية إذ أن المشاحنات والخلافات تمثل أشكلا من الصراع ولكن ليس عنيفا، فكان من المفترض أن تكون نتائج هذا الصراع الاجتماعي تنمية وتكيف وتوافق في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وليس العكس كما حدث في المجتمع الموصلي.

٦. هل برأيك أن حالات الإدمان قد انتشرت ولاسيما بين الشباب في المجتمع الذي تعيش فيه بعد العودة؟

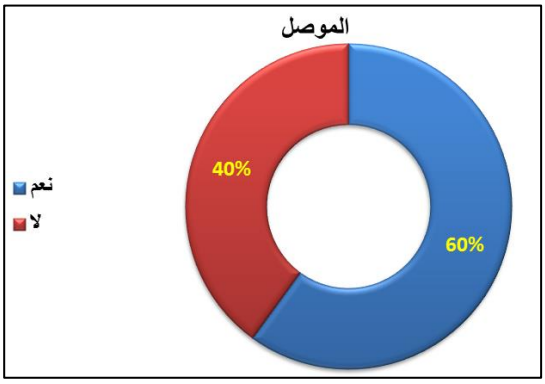

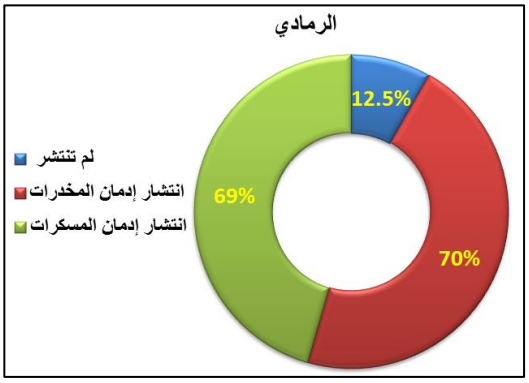

اتضح من بيانات البحث في الرمادي أن مشكلة التعاطي والإدمان على المخدرات والمسكرات قد ازدادت وانتشرت عما كانت عليه سابقا قبل النزوح، ولاسيما بين الشباب، إذ اتضح أن الإدمان على المخدرات والمسكرات أصبح واضحا وبدون أي رادع رسمي يذكر، كما أشار المبحوثون. ويبدو أن هناك عواملا كثيرة ساعدت على انتشار المخدرات والمسكرات ومن بينها ضعف الضوابط الاجتماعية واللامبالاة وهشاشة تنفيذ القوانين الرادعة في هذا الاتجاه. وهذا ما ينذر بخطر كبير على المجتمع.

أما في الموصل فقد أشارت البيانات إلى أن ٤٠ % أكدواأنها لم تنتشر، وفي أثناء مقابلة الباحثة أكدوا أنها كانت موجودة سابقا ومنتشرة لكن كان يتم تناولها في الخفاء، في حين أشار ٦٠ % من المبحوثين إلى انتشار تعاطي المخدرات والإدمان عليها كنوع من أنواع الهروب من الواقع الاجتماعي والاقتصادي السيءالذي يعيشونه، لاسيما الشباب في ظل فقدان عملهم وانتشار البطالة وعدم قدرتهم على الزواج لعدم قدرتهم المادية على الإيفاء بمتطلباته،في حين انتشرت بين الشباب العائدين لعدم قدرتهم على التكيف مع الأوضاع في

المدينة وعجزهم عن الاندماج فيها وتكوين صداقات جديدة تعوضهم عمن فقدوهم في منطقة النزوح وكنوع من أنواع ممارسة الحرية والتمرد على القيم الاجتماعية التي يتقيد بها الكثير، ويركز عليها المجتمع الموصلي.

وأشار ٦٠% من المبحوثين إلى انتشار تناول المسكرات والإدمان عليها بشكل لم تشهدها المدينة سابقا والمعروف عنها التزامها القيمي والديني وقد يرجع ذلك لأسباب عديدة «كما لاحظت وعايشت الباحثة الأوضاع قبل التحرير وبعده ومن خلال مقابلة المبحوثين»، منها محاولة الشباب إبعاد شبهة الانتماء للتنظيم الإرهابي وإقناع الآخرين بانه غير ملتزم دينيا،إذ أصبح الالتزام الديني وبالفروض الدينية كأنها تهمة يحاول البعض إبعادها عنهم، فأصبح أغلب الشباب يتعمد عدم إطالة لحيته أو الصلاة في الجامع بانتظام خوفا من اتهامه بانه متدين وكان يميل إلى التنظيم أو يناصره فهذا كله رد فعل عكسي لممارسات التنظيم، فضلا عن التفكك الأسري وغياب الرقابة الأسرية وعدم قدرة الأب السيطرة على الأبناء لاعتبار الشباب انه تدخل في شؤونهم وتقييد لحريتهم يشبه ما كان يفعله التنظيم المتطرف،والسبب الأهم لانتشار تناول المسكرات هو فقدان الرقابة الحكومية على البارات والملاهي وبائعي المسكرات «التي ازداد عددها بشكل كبير بعد التحرير»،إذ لا توجد ضوابط قانونية لبيعها كما في اغلب الدول التي تمنع من هم تحت سن ١٨ من شرائها، ومن اللافت للانتباه أنه سابقا قبل احتلال المدينة غالبا ما كان يتم تناول المسكرات في مناطق خاصة بعيدة عن أنظار الناس «في الخفاء»، لكن في الوقت الحالي أصبح هناك جهر في تناولها لا بل محاولة لفت نظر الآخرين واستفزازهم للإعلان عن تناولها،إذ يتناولها الشباب والمراهقين في سياراتهم وعلى جانب الطريق وفي المتنزهات والأماكن العامة غير عابئين بنظرة المجتمع السلبية لهم أو وصمهم اجتماعيا أو اتهامهم بالانحراف وهذا ناتج كرد فعل لما حدث من احتلال داعش للمدينة.

٧. برأيك هل أن العملية التربوية في مدينتك تسير بشكل صحيح بعد العودة؟

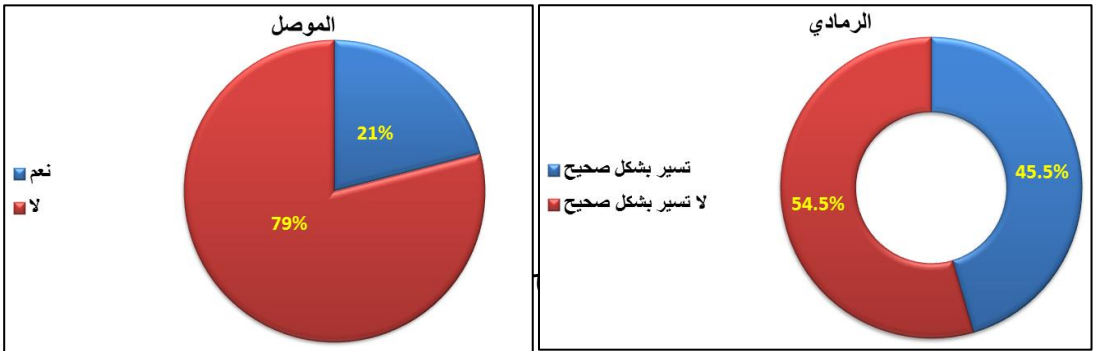

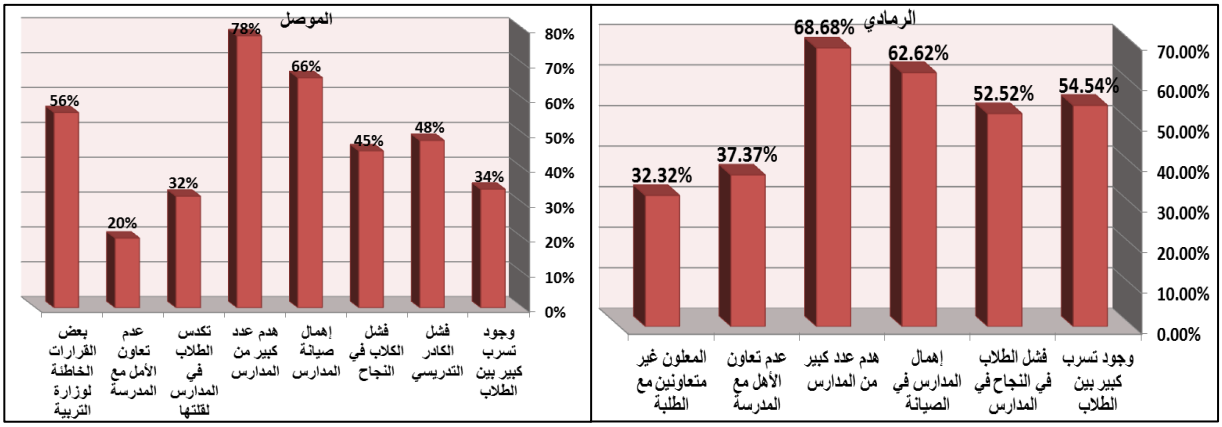

أشارت البيانات التي أدلى بها المبحوثون إضافة إلى وجهاء مدينة الرمادي عند مقابلتهم، أن العملية التربوية تسير بشكل صعب، وأن هناك العديد من الأحياء لا توجد فيها مدارس، نتيجة لما حصل لها من قصف عسكري سواء من هجمات التنظيم المتطرف أو عند تحرير المدن.

كما اتضح أن المدارس المتضررة لم يتم إعادة إصلاحها وبنائها إلا بشكل سطحي وضعيف جدا، وقد أوضح أغلب المبحوثين أنهم يعانون عدة أسباب تقف وراء تخلف العملية التربوية والتعليمية وتلكؤها، وبحسب الترتيب: «هدم عدد كبير من المدارس، إهمال صيانة المدارس، وجود تسرب كبير للطلاب من مدارسهم، صعوبة المناهج الجديدة، فشل الطلاب في النجاح في المدرسة، عدم تعاون الأهل مع المدرسة، عدم تعاون إدارات المدارس مع الأهل، مع وجود حالات من العنف المدرسي».

أما في الموصل فأشار ٢١% إلى أن العملية التربوية تسير بشكلها الصحيح وغالبا من اكد على ذلك هم من يعلمون أبنائهم في مدارس أهلية ذات مواصفات تربوية رصينة، في حين أن ٧٩% أكدوا أن العملية التربوية تسير بشكلها غير الصحيح، لأسباب أهمها هدم عدد كبير من المدارس، وإهمال صيانة المتضرر منها، كما أشار ٧٨%و٦٦%على التوالي، إذ أسهمت العمليات العسكرية عن طريق قصف وتهديم ١٥٠ مدرسة في تعطيل وإبعاد العملية التربوية عن مسارها الصحيح لاسيما مدارس لها مكانتها العلمية ومعروف عنها بالعراقة

والرصانة العلمية كالإعدادية الشرقية والغربية التي تعلم بها الكثير من الكفاءات من الشخصيات العسكرية والأكاديمية ووزراء سابقون وحاليون وأدباء وأطباء ومهندسون مشهورون حاليا وسابقا.

كما أن الحكومة «وكانه تعمد لهدم العملية التربوية في الموصل وإفشالها»، لم تعمل على تزويد مديرية التربية أو محافظ نينوى بأي تخصيصات مالية لإعادة البناء أو ترميم المتضرر، مما أدى إلى إبعادها عن ممارسة دورها التربوي، وقيام بعض المنظمات بالأخذ على عاتقها إعادة بناء البعض منها أو ترميمها.

وأكد ٥٦% من المبحوثين أن مما زاد الأمر سوء فيما يخص العملية التربوية ما اتخذته وزارة التربية من قرارات تخص طلبة الموصل «واعتبره البعض إجحافا وانتقاما من الطلبة الذين لم يخرجوا من المدينة»، من إصدار قرار التسريع والعبور لأكثر من سنتين، مما أدى إلى وصول طلبة إلى المراحل المنتهية المتوسطة والإعدادية يفتقدون إلى تراكم المعلومات العلمية وعدم قدرة الطالب على فهم المادة العلمية لأنه لا يعلم بديهيات وأساسيات المادة العلمية التي يدرسها، فأدى إلى فشل أغلبهم وازدياد نسبة الرسوب في هذه المراحل، وهذا فضلا عن هدم المدارس.

كما أشار ٢٧% إلى تكدس الطلبة في المدرس ليصل أحيانا عدد طلبة الصف الدراسي لأكثر من ٧٠ طالبا، وهذا يؤدي إلى عدم قدرة المعلم أو المدرس على إيصال المادة العلمية للطلبة والإجابة على تساؤلاتهم فيما يخص المنهج الدراسي، فضلا عن فشل بعض الكوادر التدريسية في إيصال المادة العلمية للطلبة –كما أشار ٤٨%من المبحوثين–إما لتدني مستوى المدرس العلمي أو لقلة خبرته، لاسيما من المدرسين الجدد، أو لإجبار الطلبة على اللجوء إلى الدروس الخصوصية لفهم المنهج الدراسي، لاسيما لدى الطلبة من المراحل المنتهية لغرض الكسب المادي. وهذا كله أدى إلى فشل الطالب ورسوبه –كما أشار ٤٥%– مما يؤدي إلى شعوره بالفشل، لاسيما اذا تكرر الرسوب، وبالتالي يؤدي إلى تسرب الطلبة من الدراسة لكرههم للمدرس والمدرسة ومجمل العملية التربوية –كما أشار ٣٤% من المبحوثين– لاسيما وسط عدم متابعة الأهل لأبنائهم دراسيا، وعدم وجود تعاون بين المدرسة والأهل لحل مشكلات الطلبة وإيجاد حلول لانخفاض مستواهم التعليمي ومحاولة مساعدتهم –كما أشار

٢٠%- نتيجة انشغال الوالدين بالعمل، أو لوجود تفكك أسري، أو لانشغال الوالدين أو إدمانهم مواقع التواصل الاجتماعي.

هذه الأسباب بمجملها أدت إلى أن تسير العملية التعليمية بشكل غير صحيح في مدينة الموصل بشكل يهدد مستقبل الأجيال القادمة إذا لم تعالج جوانب الخلل فيها.

٨. **هل لديك الثقة بأن يعم الأمان والاستقرار في المحافظة؟**

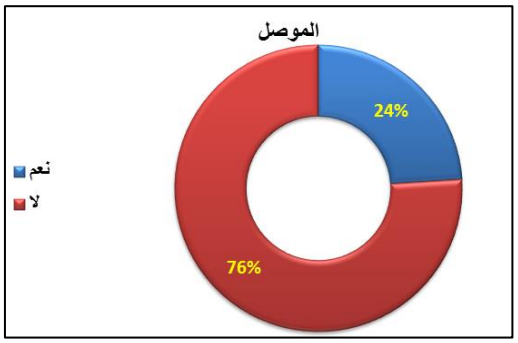

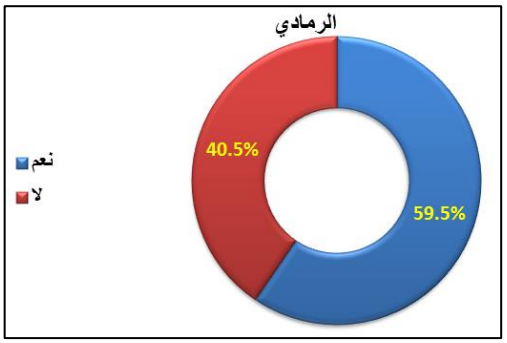

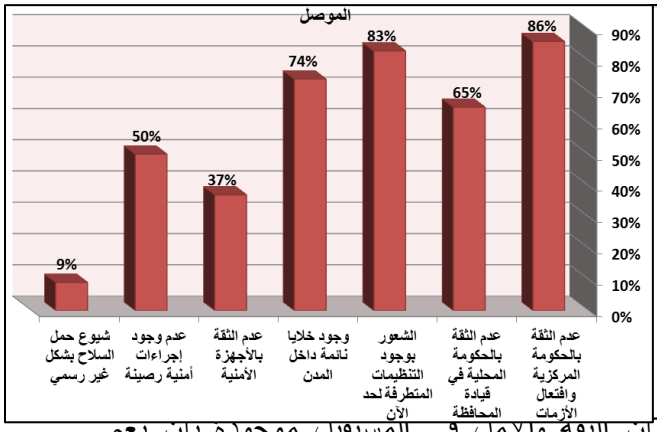

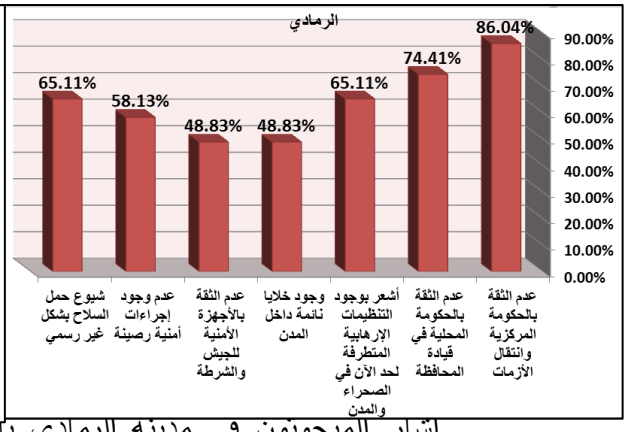

أشار المبحوثون في مدينة الرمادي بأن الثقة والامل في المستقبل موجوده بان يعم الأمان والاستقرار في المدينة، وهذا يعد اتجاها إيجابيا يساعد على استقرار العائدين، إذ أشار ٥٩.٥% من المبحوثين إلى وجود الثقة بأن يعم الأمان والاستقرار في المستقبل، مقابل ٤٠.٥% أشاروا إلى عدم ثقتهم بوجود أمان واستقرار في المستقبل في مدينة الرمادي.

وقد عزى هؤلاء المبحوثون أسباب عدم الثقة بوجود الأمان والاسقرار في المستقبل تعود للأسباب التالية وبحسب الترتيب: «عدم الثقة بالحكومة المركزية وافتعال الأزمات، وعدم الثقة بالحكومة المحلية في قيادة المحافظة، الشعور بوجود التنظيمات الإرهابية المتطرفة لحد الآن في المدن والصحراء، مع شيوع حمل السلاح بشكل غير قانوني وغير رسمي، وعدم

وجود الإجراءات الأمنية الرصينة، وجود خلايا نائمة داخل المدن، عدم الثقة بالأجهزة الأمنية».

أشار ٢٤% من المبحوثين إلى ثقتهم بعودة الأمن والاستقرار، وقد يكون هذا راجعا إلى الثقة بالقوات الأمنية التي حررت المدينة وتغير تعاملها مع أهل الموصل، ومساندة الأهالي لتلك القوات لعدم رغبتهم بعودة التنظيم المتطرف. أما ٧٦% فقد أشاروا إلى عدم ثقتهم بعودة الأمن والاستقرار.

وقد أشار ٨٦% إلى أن هذا الشعور يعود إلى عدم ثقتهم بالحكومة المركزية وافتعالها للازمات، إذ إن موقع الموصل الجيوستراتيجي «وقوعها في الوسط بين بغداد وإقليم كردستان» قد عرضها لكثير من الأزمات، لاسيما وأن الخلاف بين بغداد وكردستان قد انعكس بشكل أو بآخر على المدينة، لاسيما خلافهما حول المناطق المتنازع عليها الذي قد يؤدي إلى استمرار تهديد المدينة بأن تكون أرضا للصراع أو ساحة لتصفية الحسابات، كما أن التنوع المذهبي والاثني والقومي والطائفي للمدينة يعرضها لتدخلات حكومية وإقليمية مستمرة، وافتعال لأزمات تخص هذه التركيبة أو تلك، كما أن الحكومة المركزية تفتعل الأزمات لإثارة أهالي المدينة أحيانا، كما يعتقدون، وآخرها تخصيص أقل مبلغ من موازنة ٢٠١٩ إلى مدينة الموصل على الرغم من الدمار الذي حل بها والحاجة الفعلية لموازنة انفجارية لإعادة إعمارها.

في حين أشار ٨٣% إلى أن عدم عودة الأمان قد يكون بسبب وجود التنظيم الإرهابي بالقرب من المدينة، سيما مع الهجمات التي يشنها أحيانا على مواقع قريبة من مدينة الموصل من ناحية، ولنقل أغلب عناصر التنظيم الذين كانوا يتواجدون في لبنان وسوريا إلى مناطق قريبة من الحدود العراقية القريبة جدا من المدينة، وبالإمكان تسللهم إليها كما حدث سابقا، من ناحية أخرى ٧٤% أشاروا إلى وجود خلايا نائمة من أفراد غير معروفين لأهالي الموصل بمناصرتهم للتنظيم أو للأجهزة الأمنية، ومن الممكن أن يقوموا بأعمال إرهابية أو يحاولون إسقاطها من الداخل كما حدث سابقا.

أشار ٦٥% إلى عدم ثقتهم بالحكومة المحلية التي ترغب بالحصول على مكاسب شخصية حتى ولو على حساب المصلحة العامة، ولم تأت لخدمة أهل المدينة لأنها لاتقوم بأبسط واجباتها في ظل الوقت الحالي لإعمار المدينة أو مساعدة أبنائها كما أن سلطتها شكلية، وكل الأوامر والقرارات تصدر من الحكومة المركزية كما يعتقد الكثيرون.

وأشار ٥٠% من المبحوثين إلى عدم وجود إجراءات أمنية رصينة، لاسيما وأنه يتم الإبلاغ عن بعض عناصر التنظيم الذين لايزالون موجودين في المدينة، ولا يتم اعتقالهم أو يتم الاعتقال ثم يتم الإفراج عنهم بعد فترة قصيرة، فسرها البعض بوجود الفساد الإداري في المنظومة العسكرية، مما لا يوحي بأن يعم الأمان في المدينة، في حين أشار ٩% فقط أنه من الممكن أن لا يعم الأمان بسبب شيوع حمل السلاح بشكل غير رسمي، وقد يرجع قلة من أشاروا لذلك إلى أن المجتمع الموصلي مجتمع حضري يسعى إلى حل مشكلاته مع الأطراف المتنازعة عن طريق القانون والتفاهم وليس بقوة السلاح، هذا من ناحية، كما أن اغلب الأهالي لا يمتلكون الأسلحة الشخصية حتى ولو ككانت مرخصة رسميا ولأجل الدفاع عن النفس بسبب مصادرتها من قبل الأجهزة المنية التي كانت متواجدة في المدينة قبل الاحتلال الداعشي لها من ناحية أخرى.«وهذا يفسر للبعض سبب سقوط المدينة بدون أي مقاومة من أهلها لأنهم لم يكونوا يملكون السلاح»، فضلا عن مصادرة التنظيم الإرهابي للأسلحة التي تركها الجيش في أثناء انسحابه من المدينة، واستولى عليها بعض الأهالي، لذا يقتصر حمل السلاح في الموصل على منتسبي العناصر الأمنية بصنوفها المختلفة، وعلى حمايات أعضاء مجلس النواب ومجلس المحافظة.

٩. هل انتشرت الأوبئة والأمراض؟

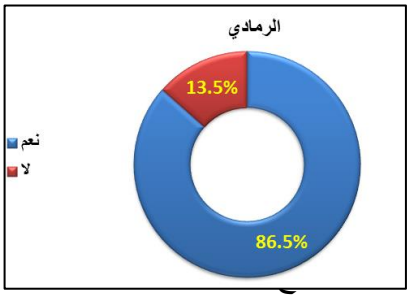

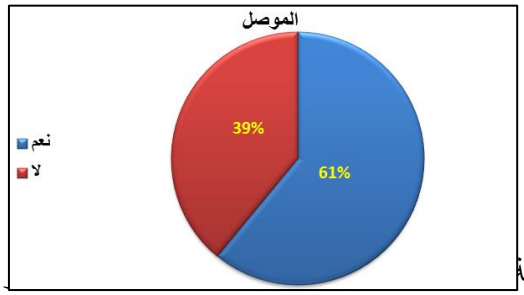

في الأوبئة الرمادي نتيجة التلوث البيئي الذي صاحب الهجمات المتتالية على المدينة، وقد ظهرت أمراض جديدة لم تكن مألوفة في مجتمع البحث من قبل، مثل: مرض السكري عند الأطفال، وقد أشارت إحدى الطبيبات عند مقابلتنا لها أن هذا المرض رافق النزوح والعودة، وغالبا ما يكون نتيجة للخوف، كما ظهرت أمراض أخرى لم تكن مألوفة بشكل كبير، مثل مرض التوحد عند الأطفال، وبعض الأمراض التي سببها الأسلحة المحضورة كالسرطانات وبعض الأمراض الخبيثة، كما ظهرت أعراض الصدمة لدى البعض، بما فيها التوتر والاكتئاب والقلق الدائم، إذ تبين من إشارات المبحوثين أن ٨٦.٥% تقول بأن الأوبئة والأمراض قد انتشرت بشكل لافت للانتباه.

أشار ٣٩% من المبحوثين الموصليين إلى عدم انتشار الأوبئة والأمراض، وهؤلاء غالبيتهم ممن عادوا إلى المدينة حديثا، أما ٦١%فقد أكدوا انتشار كثير من الأوبئة –لاسيما بعد تحرير المدينة– وانتشار الفوضى، لاسيما الأمراض الجلدية المعدية كالجرب، نتيجة عدم توفر المياه النظيفة، كما انتشرت الحصبة والتهاب الكبد الفيروسي بشكل كبير، لافتقاد المدينة إلى اللقاحات الخاصة، وانتشرت حشرات القمل في بين الأطفال وانتقلت العدوى إلى المدارس والمنازل، لاسيما في الجانب الأيمن لعدم قدرة الأسرة ماديا على توفير مساحيق التنظيف، وافتقارهم للمياه، كما أن المدينة كانت مهددة بالطاعون لوجود الجثث المتفسخة والمتعفنة، وأكلها من قبل الفئران والجرذان وانفلاتها في المدينة سيما بعد ظهور نوع من الجرذان الأمريكية التي تعد أكثرها خطورة ونقلا للأمراض وفتكا بالإنسان، وانتشرت أمراض عديدة كأمراض القلب، نتيجة الرعب الذي عاشه الشباب والضغوط النفسية التي تعرضوا لها، وأدت في كثير من حالاتها إلى الوفاة، فضلا عن انتشار العديد من أمراض ضغط الدم والسكري وانتشار السرطان وغيرها.

١٠. هل حافظت الأسرة على وضعها الطبيعي؟

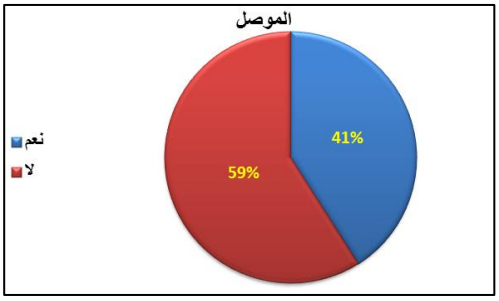

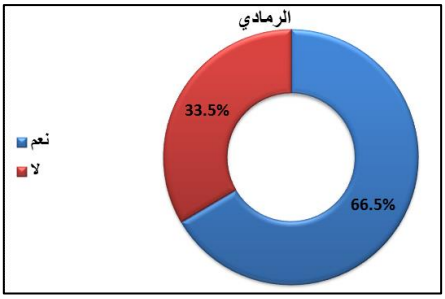

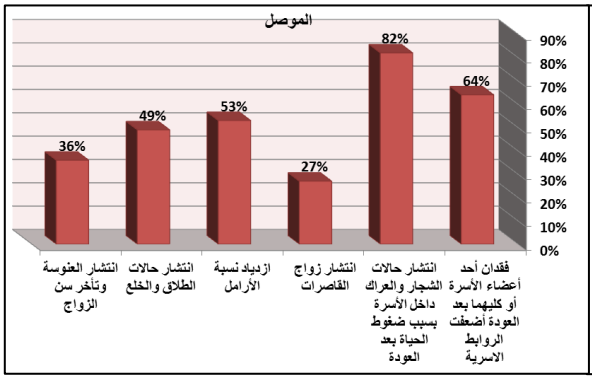

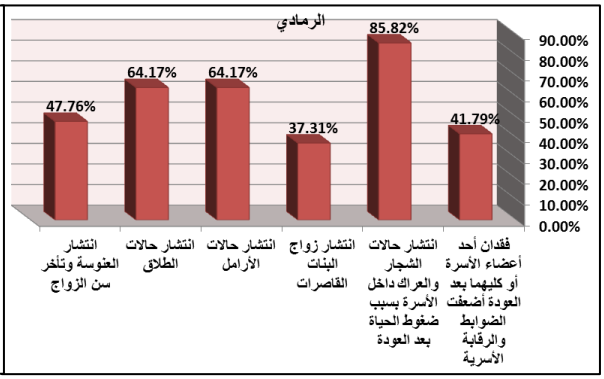

أشارت بيانات البحث في الرمادي إلى أن أغلب المبحوثين يعتقدون أن الأسرة لم تعد كما كانت قبل النزوح في وضعها الطبيعي، إذ ظهرت اختلالات أسرية كثيرة وكبيرة، وساد

التفكك الأسري بنوعيه المادي والمعنوي في الأسرة نتيجة لوجود التنظيمات الإرهابية ونتيجة للتدخل العسكري في تحرير المدينة، فقد ظهر التفكك المادي، وهذا واضح من خلال فقدان الكثير من أعضاء الأسرة الرئيسيين ولاسيما الآباء، وظهور أعداد كبيرة من الأرامل والمطلقات، كما ظهر التفكك المعنوي للأسرة بشكل واضح، وذلك من خلال تصرفات الأحداث والشباب في حياتهم اليومية سواء أكان ذلك في المدارس والشوارع، إذ اتضح أن العديد من هؤلاء الشباب والأحداث لم يعد البيت هو المأوى الرئيس لهم، إما نتيجة لهدم بيوتهم، أو نتيجة للازدحام الموجود داخل البيت بسبب سكن أكثر من عائلة في بيت واحد نتيجة الظروف التي يعانون منها، أو بسبب حالات الإدمان على المخدرات والمسكرات مما جعل الأسرة في حالة تفكك معنوي يسودها العراك والشجار مما انتقل إلى الأبناء بشكل واضح وظهر ذلك من خلال العنف الجسدي والعنف اللفظي الموجود في الشارع والمدرسة. وهذا ينذر بازدياد حالات الانحراف والجنوح والجريمة.

وقد كانت أكثر الأسباب التي تعزو إلى عدم عودة الأسرة إلى وضعها الطبيعي في الرمادي وبحسب الترتيب هي: «انتشار حالات العراك والشجار داخل الأسرة بسبب ضغوط الحياة بعد العودة، وانتشار حالات الأرامل والمطلقات، وانتشار العنوسة، وفقدان أحد أعضاء الأسرة أو كليهما بعد العودة، وانتشار زواج البنات القاصرات».

وقد رافق ذلك ضعف في الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية.

أشار ٤١% إلى أن الأسرة الموصلية استطاعت الحفاظ على وضعها الطبيعي على الرغم مما مرت به من أزمات أمنية واقتصادية، لوجود التفاهم والانسجام بين أفرادها، ولرغبة تلك الأسر في تحدي الظروف الصعبة والخروج منها باقل الخسائر، في حين أشار ٥٩% منهم إلى عدم قدرة الأسرة الموصلية الحفاظ على وضعها الطبيعي نتيجة للشجار والعراك والمشكلات الاجتماعية التي تحدث داخلها نتيجة للضغوط النفسية التي تعرضت لها.

كما أشار ٨٢% إلى ففقدان رب الأسرة لعمله وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وعدم قدرته على توفير احتياجات الأسرة وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى الضغط النفسي وحدوث التوتر والشجار، وقد تصل أحيانا إلى استخدام العنف ضد الزوجة أو الأبناء جسديا أو لفظيا، فضلا عن ان العنف الخارجي الذي عايشته الأسرة في ظل الاحتلال الداعشي قد خلق عنفا داخليا كنوع من التفريغ النفسي داخليا لعدم القدرة على مواجهته خارجيا. إن لفقدان

أحد الوالدين أو كليهما قد أضعف الروابط الأسرية –كما أشار ٦٤% من العينة–إذ أن موت الأم أو انفصالها عن الأب «لاسيما وان بعض الزوجات آثرن البقاء في منطقة النزوح على العودة مع أسرهم» يؤدي إلى فقدان الأسرة لمصدر الحنان والرعاية والتآزر والتربية، مما يؤدي إلى تشتت الأبناء وتفكك الأسرة وضعف الروابط، لاسيما بين الأبناء، إن فقدان الأب يعني فقدان مصدر القوة والسلطة والسيطرة والرقابة على الأبناء، وفقدان المعيل المادي للأسرة، وقد يؤدي إلى تفكك السرة وتشرد الأبناء، لاسيما اذا اضطرت الأم للعمل للإنفاق على أبنائها.

أشار ٥٢% إلى أن الأسرة الموصلية لن تعود لوضعها الطبيعي نتيجة لازدياد عدد الأرامل فيها بسبب مقتل أزواجهن إما في العمليات العسكرية أو على يد التنظيم المتطرف، لاسيما وأن اغلبهن صغيرات في السن وليس لهن معيل أو احد من الأقارب يساعدهن ماديا مما قد يدفع بهن إلى التسول أو الانحراف للحصول على دخل تنفق به على نفسها أو أبنائها أو أن تضطر للزواج مرة أخرى مما قد يعرض الأبناء إلى التشرد.

كما أشار ٤٩% إلى أن الأسرة في الموصل ليست في وضعها الطبيعي نتيجة ازدياد حالات الطلاق والخلع، وهذا حدث نتيجة تزويج الفتاة في سن صغيرة في فترة داعش للخوف عليها أو لعدم قدرة الأب على إعالتها في ظل الظروف السيئة التي شهدتها المدينة، أو نتيجة فقدان الزوج لعمله وعدم قدرته على الإنفاق على متطلبات الزوجة، تلك النفقات التي ازدادت بعد تحرير المدينة أو نتيجة لتأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الزوجين وإقامة علاقات محرمة عن طريقها من قبل أحد الطرفين وغيرها من الأسباب.

وأشار ٣٦% من المبحوثين إلى انتشار العنوسة بين النساء وتأخر سن الزواج، بسبب قتل الكثير من الرجال في أثناء العمليات العسكرية أو بسبب التنظيم الإرهابي، ونزوح وهجرة عدد كبير من الرجال خارج المدينة، فضلا عن ضعف الحالة المادية للرجل وتعرضهم للبطالة ورغبة كثير من الرجال بالزواج من القاصرات أو صغيرات السن ليربونهن كيفما يشاؤون نتيجة فقدان ثقة بعض الرجال بالنساء لسوء استخدام الموبايل والإنترنيت، كل هذه العوامل أدت إلى عنوسة المرأة وتأخر سن زواج الرجال.

وأخيرا أشار ٢٧% إلى أن الأسرة لن تعود لوضعها نتيجة انتشار ظاهرة زواج القاصرات التي بدأت أيام داعش نتيجة لخوف الآباء على شرف بناتهن من عناصر التنظيم أو للتخوف من خطبة الفتاة من أحد عناصر التنظيم أو أمراءه، مما يضطر إلى تزويجه لها

ولإخلاء مسئوليته عنها، ووضعها برقبة زوجها، كما قال لي أحد الآباء في أثناء المقابلة، كل هذه الأسباب أدت إلى انتشار زواج القاصرات في حينها، واستمرت حتى وقتنا الحالي تحت مبررات كثيرة.

ما سبق من تحليل يوضح تحقق الفرضية الرئيسية للبحث حول وجود أوجه شبه واختلاف في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها التي يتعرض لها النازحون العائدون إلى مدينة الموصل وبين ما يتعرض له النازحون العائدون إلى مدينة الرمادي وهذا ما سيأكده الجدول اللاحق الخص بأوجه الشبه والاختلاف بين مشكلات النازحين العائدين في مدينة الموصل عن مدينة الرمادي .

المبحث الثاني:

تطبيق نظرية البحث «النظرية التفاعلية الرمزية» على مجتمع البحث

بعد استقراء الواقع وتشخيص ووصف المجتمع المدروس، انصب محور اهتمامنا على البناء والعملية، لما تقضيه ظروف المرحلة السابقة، أي مرحلة النزوح والمرحلة الراهنة مرحلة العودة، لذلك اعتمد الباحثان في التفسير على العوامل الاجتماعية لأهميتها في توضيح العلاقات الاجتماعية الحاصلة والتفاعلات الاجتماعية التي تمخضت عنها، وسنركز على السلوك الاجتماعي لتفسير ما حدث في البناء الاجتماعي وتطوراته، وسيكون الأشخاص هم محور اهتمامنا بدلا من البناء الاجتماعي، باعتبارهم نتاج المجتمع، وسنستفيد من جمع البيانات والمعلومات التي اعتمد عليها الباحثان كبراهين ودلالات توضح عملية التفسير.

وكما يشير «فكتور تيرنر» أن علاقتنا بالمحيط الذي حولنا بكل ما يحمل من أشياء مادية ومعنوية، تعتمد على تقييمنا نحن لها، عندما نتفاعل معها، ونحولها إلى صور ذهنية ورموز سواء أكانت إيجابية أم سلبية، اعتمادا على خبرتنا وتجربتنا معها[٢١].

بداية دخول التنظيم المتطرف «داعش» إلى مدن الرمادي والموصل، قام بعملية الخداع، معتمدا على العامل الديني بتوظيفه بشكل ظاهر ومستتر، لذلك لجأ إلى التعامل الإيجابي، ودغدغت مشاعر الأشخاص، مستغلا العاطفة الدينية والتوترات السياسية، وضعف العلاقة بين الحكومة والشعب، ثم بدأ التطور التدريجي في علاقته مع الأشخاص والبيئة التي دخل فيها، ليكشف عن الوجه الحقيقي للتنظيم، بعد أن استقر واعتقد بحسم قوته، وبدأت العلاقة تتغير من الستر إلى العلن، مستخدما أساليب القوة المفرطة في التعذيب والتخويف

والتهديد والقتل والاعتقال، مما تحولت العلاقة إلى شكلها السلبي، ثم تحول معها شكل التفاعل الاجتماعي بين التنظيم المتطرف والأشخاص، إلى تصورات ذهنية سلبية تحمل رموز القهر والشك والريبة بين الطرفين «التنظيم المتطرف – المجتمع»، هذه التصورات السلبية حولت التنظيم إلى رموز سلبية مخيفة، ومن هذه الرموز نمط الحياة التي أراد التنظيم فرضه على الواقع المتمثل في «الملابس، طرق التحية، العبادة...».

وكانت هذه الصورة الذهنية السلبية تتفاعل مع الأحداث بشكل مستمر عبر عنها أغلب المواطنين ومن جميع الأديان والمذاهب والأعراق الموجودة في مجتمع البحث «مسلمون، مسيحيون، ايزيديون»، وأدى هذا التفاعل إلى تقييم الناس للتنظيم المتطرف تقييما سلبيا، على وفق الصور الذهنية التي رسمها هؤلاء الناس للتنظيم، لذلك هذا التنظيم يؤثر بوضوح في طبيعة التفاعل، كما ترى النظرية التفاعلية الرمزية.

أضف إلى ذلك، أن التجارب التي مر بها الأشخاص كانت تمثل صورا ذهنية لجميع الأحداث، مما جعل الأشخاص يترددون حتى في العودة إلى مدنهم، خوفا من التجارب السابقة التي كانت تتسم بالتدخلات العسكرية التي راح ضحيتها الكثير من المواطنين.

كما أن هذا التفاعل السلبي انعكس أيضا على الناس أنفسهم، ولاسيما في مدينة الموصل بين النازحين وبين الرازحين، أي الباقين في مدنهم، مما خلف علاقة سلبية متوترة بين الأشخاص يسودها الشك والريبة وسوء الظن، هذه العلاقة نتج عنها سلبيات سلوكية، مثل انتشار التسول والتشرد وتعاطي المسكرات والمخدرات، كما ظهرت أمراض ناتجة عن هذه العلاقات والتفاعلات السلبية، أساسها اجتماعي نفسي، أكثر مما هي أمراض عضوية، مثل أمراض القلب والسكري والقولون، لما للضغوط الاجتماعية والنفسية التي أثرت على الأشخاص.

ومع ذلك كانت هناك تصورات ذهنية إيجابية انعكست على تفاعلات وعلاقات الأشخاص في البيئة التي يعيشونها، مثل نقل بعض الممارسات الحياتية التي ألفها النازحون في مجتمعات الضيافة، عبر عنها الأشخاص بتقليد حب القانون والنظام والإصرار على بناء المدن وازدهار الأسواق، أي التطور الأخلاقي والمادي لبناء المدينة مستقبلا.

هذه الرموز والتصورات الذهنية اسهم في إعادة الثقة وبناء المدن، فالحياة شبكة من العلاقات والتفاعلات المعقدة تنعكس على سلوكيات الأفراد وتقييمهم لأنفسهم وللآخرين الذين يعيشون معهم وللبيئة التي يوجدون فيها من كائنات حية وجامدة ميتة.

المبحث الثالث:

مقارنة بين النتائج التي توصلت إليها الباحثان في مدينتي الرمادي والموصل

الشبه	الاختلاف	
	الرمادي	الموصل
السبب الرئيس للنزوح هو تدهور الوضع الأمني والشعور بعدم الأمان لوجود التنظيم الإرهابي المتطرف في هذه المدن	وجود الثقة والأمل في الحياة من جديد والمستقبل مما أدى إلى استقرار العائدين	وجود صراع بين النازحين والرازحين «الباقين الذين لم ينزحوا» وتبين أن لهذا الصراع عدة أوجه مثل الوهم والتنافس المادي والوظيفي والاحساس الوطني
عدم القدرة على التكيف مع الوضع الجديد	شيوع حمل السلام بشكل غير قانوني ورسمي	لا زال الوضع القائم غير مستقر أمنيا ومعنويا لذلك يبدو القلق على المستقبل وتوقع الانهيار الأمني وعدم ضمان المستقبل مما أدى إلى عدم الاستقرار
مشاكل العودة معقدة مثل غلاء الإيجار للبيوت والمحلات والتسول والتشريد وأعمال الصبية المبكر وانتشار حالات الإدمان على المخدرات والمسكرات	الاتكالية في العمل والحياة	ظهور النفاق والحسد والتشاجر بين الأوساط الشعبية والأكاديمية
الاستفادة من ظروف النزوح كأثر إيجابي في نقل بعض الممارسات والتقاليد مثل نظافة المدن وتعلم		إصرار الأهالي على إعادة إعمار المدينة

بعض المهن وحب الالتزام بالقوانين		
النظرة السلبية للمتدينين		انتشار المطاعم والمولات
التماسك الاجتماعي اختلف عما هو عليه قبل النزوح مثل ضعف روابط الأسرة وشيوع اللامبالاة في كثير من العلاقات الاجتماعية التي كانت ودية		المعاناة من التلوث البيئي
		إهمال الماء والكهرباء
انتشار الأوبئة والأمراض والتلوث البيئي		
العملية التربوية معاقة ولا تسير بشكل صحيح بسبب هدمة المدارس وإهمال المدارس المتضررة وعدم صيانتها بشكل يليق بالدوام والتواجد فيها من الطلاب والمعلمين		صدور قرارات خاطئة من وزارة التربية تجاه طلبة الموصل ولاسيما الذين لم يغادروا المدينة التي ذهب ضحيتها الطلبة والكادر التدريسي
عدم الثقة بالحكومتين المركزية والمحلية في استباب الأمن وافتعال الأزمات		
الشعور بوجود التنظيمات المتطرفة والخلايا النائمة		
صعوبة التكيف الاجتماعي نتيجة للاختلافات الفكرية والأخلاقية وكذلك المادية مما أعطى لهذه المدن خاصية ظهور بعش		

المشاكل الاجتماعية والنفسية مثل الانسحاب والتذمر وعدم الرضا		
الشعور بالصحوة الأمنية والتعاون مع القوات المسلحة والقوات الأمنية في حفظ الأمن وتحمل المسؤوليات واعتبارها مسؤولية مشتركة تؤمن الحفاظ على أمن وسلامة المدينة		

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

أولا: نتائج البحث

بينت الاستخلاصات الميدانية من خلال الزيارات الميدانية وجمع البيانات عن طريق الاستمارة الاستبيانية التوصل إلى نتائج كان أبرزها:

١. أهم أسباب النزوح هو العامل الأمني والشعور بالأمن بعيدا عن ممارسات وأفعال التنظيم المتطرف.

٢. بينت نتائج البحث أن أغلب العائدين من النزوح في مدينة الرمادي كانت عائدية سكنهم ملكا صرفا، أما في مدينة الموصل فقد اختلف الوضع، إذ بينت النتائج أن أغلب العائدين من النزوح يسكنون بيوتا لا تعود ملكيتها لهم أي «بالإيجار»، ولاسيما في الجانب الأيمن من الموصل الذي تعرض إلى نوع من القصف والعمليات العسكرية التي دمرت بنيته التحتية وبيوته بشكل كبير «شبه كامل».

٣. ظهور عادات سلبية وانتشارها بشكل كبير بعد العودة، وأهمها التسول وأعمال الصبية المبكر والاتكالية في العمل، وبروز القاذورات وأخذ حقوق الآخرين والاستيلاء عليها والفساد الإداري.

٤. بعض المبحوثين ترك اختلاطهم بالمجتمعات الأخرى عليهم أثرا سلبيا ويرغبون بإلغاء ظواهر موجودة فيها من مجتمعاتنا مثل الانحرافات السلوكية كانتشار البغاء في مدينة الموصل التي أصبحت لها مناطق خاصة فضلا عن ظهور مناطق لالتقاء

المنحرفين جنسيا من الشواذ وظاهرة التحرش الجنسي بالفتيات سواء أكانت بالكلام أم باللمس أم غيرها من التي انتشرت في المجتمع الموصلي.

٥. وجود ضعف في التماسك الاجتماعي والتماسك الأسري وظهور حالات العراك داخل الأسرة والشجار، نتيجة الضغوط الاجتماعية مع ازدياد في حالات الأرامل والطلاق وزواج القاصرات مع ضعف الروابط القرابية وضعف الروابط بين الجيران. وفي الموصل أشار المبحوثون إلى عدم محافظة الأسرة الموصلية على وضعها الطبيعي نتيجة فقدان أحد أعضاء الأسرة، سيما أحد الأبوية وازدياد نسبة الأرامل في المجتمع، كما أشار أغلب المبحوثين إلى انتشار الأوبئة والأمراض في الموصل لاسيما بعد التحرير كوباء الجرب المعدي والأمراض القلبية.

٦. ازدياد وانتشار حالات الإدمان على المخدرات والمسكرات.

٧. وجود خلل وتقصير في العملية التربوية نتيجةالأضرار التي نالت المدارس والتسرب من الدوام ونقص المدارس وترك الدراسة في وقت مبكر. وفي مدينة الموصل أشار أغلب المبحوثين إلى أن العملية التربوية لا تسير بشكلها الصحيح، نتيجة هدم المدارس واتخاذ وزارة التربية قرارات خاطئة ضد الطلبة الذين بقوا في الموصل وغيرها.

٨. وقوع أعباء إضافية على كاهل الآباء الذين يحاولون الاعتناء بأبنائهم، وينطبق هذا الحال على الأطفال الذين يتحملون مسؤوليات متزايدة للعناية بأنفسهم وإخوانهم وعوائلهم وينطبق ذلك على النساء أيضا.

٩. على الرغم من التفاؤل بالأمان والاستقرار في المستقبل، إلا أن تشاؤم البعض بتردي الأوضاع الأمنية مرة أخرى بسبب عدم الثقة الكبيرة بالحكومة المركزية والحكومة المحلية والشعور بوجود خلايا نائمة في المدن والصحراء لحد الآن، مع شيوع حالات حمل السلاح بشكل غير قانوني وافتعال الأزمات.

١٠. ظهور مشكلات اجتماعية يعاني منها المواطن، مثل التلوث البيئي وفقدان العمل، وعدم التكيف مع الوضع الجديد بسبب كثرة المهاجرين إلى المدينة بشكل عام.

١١. أغلب المبحوثين ترك اختلاطهم بالمجتمعات الأخرى أثرا إيجابيا لديهم، ويرغبون بنقل بعض الظواهر الإيجابية التي لاحظوها إلى مدينتهم، أهمها الالتزام بالقوانين العامة والتعاون مع الجهات الأمنية ومشاركتها المسؤولية في الحفاظ على أمن وسلامة

المجتمع والمواطنين من الانحراف والجريمة والإرهاب والإبلاغ عن كل من يحاول الضرر بها، والتعامل مع الأفراد الذين يعيشون في الموصل على أنهم مواطنين عراقيين لهم حقوق وعليهم واجبات بغض النظر عن قوميتهم ودياناتهم وانتمائهم المذهبي والطائفي والرعقي.

١٢. بعض المبحوثين لاحظوا وجود عادات إيجابية انتشرت في المدينة أهمها ازدهار الأسواق وظهور أعمال جديدة تساعد على تنمية المدينة كتأسيس الجمعيات الخيرية التي عملت على إعادة الإعمار، وعمل المرأة غير المعتاد في المولات والكافيهات التي ازدادت أعدادها بعد التحرير ولاسيما في مدينة الموصل.

١٣. وجود الثقة بإزالة هذه المشاكل في المستقبل وأنها عرضية مع وجود الثقة والأمل بعودة الأمان والاستقرار المستقبلي، ولاسيما في مدينة الرمادي.

ثانيا: توصيات البحث

١. ضرورة إشعار النازحين العائدين بالأمان من خلال قيام وزارة الداخلية والدفاع بإجراءات رصينة، أهمها:

- حصر حمل السلام واستخدامه بيد الأجهزة الأمنية فقط، أو بترخيص رسمي.
- تفعيل مبدأ وقانون الشفافية والمساءلة للحد من الفساد الإداري الذي يؤدي إلى إطلاق سراح بعض عناصر التنظيم الإرهابي أو المناصرين له.
- بناء جهاز استخباراتي ليتم القبض على الخلايا النائمة التي تثير مخاوف الكثير من النازحين وأفراد المجتمع.
- بناء وحدات مدربة لحرس الحدود لمنع تسلل الجماعات الإرهابية.

٢. إنشاء مراكز للاستشارات الأسرية تتكون من مختصين اجتماعيين ونفسيين وقانونيين تعمل على:

- رأب التصدع والضعف الذي أصاب العلاقات الأسرية وإعادتها إلى وضعها الطبيعي.
- إعادة التماسك الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية كما كان عليه سابقا بين الجيران والأصدقاء، وحل الخلافات التي قد نشأت عن ضعفها.
- مساعدة النازحين العائدين على التكيف الاجتماعي مع الوضع الجديد للمدينة.

٣. عقد الندوات ونشر الوعي بين أفراد المجتمع، ولاسيما الشباب العائدين بخطورة تناول المخدرات والمسكرات أو الإدمان عليها.

٤. الاهتمام بالخدمات البلدية من ناحية، وتوفير الماء والكهرباء من ناحية أخرى.

٥. إعادة بناء المستشفيات والمستوصفات التي هدمت، وترميم ما تضرر منها لتوفير الرعاية الصحية للعائدين ولمنع انتشار الأوبئة والأمراض.

٦. بناء الثقة والتعاون بين المواطن والمؤسسة العسكرية.

٧. الإسراع في بناء البنية التحتية للمدن لجميع مؤسسات الدولة، وتعويض المواطن عما أصابه من أضرار مادية ومعنوية وتمكينه من إعادة الثقة بينه وبين الحكومة.

٨. الاهتمام بالتربية والتعليم، وتسهيل إجراءات التربية والتعليم، وبناء وإعادة بناء وصيانة ما دمر من هياكلها المدرسية ومناهجها، من أجل التشجيع على الانضمام إليها وعدم تركها والهروب منها، وجعل المدرسة صديقة الطفل والحدث وليست عدوا له.

٩. تفعيل التنشئة الاجتماعية السلمية، التي تؤكد على الحفاظ على أموال الدولة والمال العام عن طريق المؤسسات، مثل المدرسة ودور العبادة والمؤسسة العسكرية وغيرها.

١٠. العناية بالرعاية الاجتماعية، وتشريع قوانين تحمي الأطفال والنساء ولاسيما الباحثين عن العمل والقادرين عليه سيما الأطفال والأرامل والمطلقات.

الاحالات

(١) بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٣٢.

(٢) د. علي هادي الحوات وآخرون، دراسات في المشكلات الاجتماعية، مطابع الثورة العربية، طرابلس، ١٩٨٥م، ص١٢.

(٣) د. سالم الساري ود. خضر زكريا، مشكلات اجتماعية راهنة «العولمة وإنتاج مشكلات جديدة»، الأهالي، سوريا، دمشق، ٢٠٠٤م، ص١٥.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م، ص٢٣٢-٢٣٣.

(٥) ريتشارد بيرتشود وآخرون، معجم الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة، مكتب القاهرة للمهام الإقليمية، ٢٠٠٤م، ص٧٥.

(٦) القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بغداد، ط٢، ٢٠٠٢م، ص٢٧.

(٧) المنظمة الدولية للهجرة في العراق، بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق، المنظمة الخضراء، بغداد، العراق، كانون الثاني، ٢٠١٣م.

(٨) دليل وزارة الهجرة والمهجرين، وزارة الهجرة والمهجرين، الفصل الثاني، بغداد، ٢٠٠٩م، ص٢٧٠.

(٩) تقرير السياسة الوطنية لمعالجة النزوح، وزارة الهجرة والمهجرين، الجمهورية العراقية، بغداد، ٢٠٠٨م، ص٥.

(١٠) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثامن، دار صادر، بيروت، ٢٠١٠م، ص٦٠٢، وينظر: المعجم الوسيط، مجموعة مؤلفين، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دار الدعوة، ٢٠١٠م، ص٣٠٢.

(١١) تقرير لجنة السياسة الوطنية لمعالجة النزوح، وزارة الهجرة والمهجرين، بغداد، العراق، ٢٠٠٨م، ص٦.

(١٢) إيمان عبد الوهاب موسى، التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق وتأثيراتها على الهجرة الخارجية، رسالة دكتوراه غير منوشرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٣م.

(١٣) أحمد قاسم مفتن، علاقة الانتماءات التقليدية بتحركات النازحين داخليا، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠م.

(١٤) المسح الوطني الأول للنازحين في العراق (عدا إقليم كردستان)، وزارة الهجرة والمهجرين العراقية والمنظمة الدولية للهجرة، بغداد ،٢٠١٠

(١٥) إيمان عبد الوهاب موسى، مصدر سابق ، ص١٨.

(١٦) ينظر: وليد عبد جبر، أزمة النزوح والأمن الإنساني في العراق، تحديات التكيف ومخاضات الانتماء، دراسة ميدانية للأسر النازحة في بغداد وأربيل، العدد ٥٤، مجلة البحوث التربوية والنفسية، كلية الآداب/

جامعة واسط، ومايكل بليدنغر، النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج، منشورات المنظمة الدولية للهجرة، بغداد، كانون الأول ٢٠١٤، وسرمد الجيلاني، المناهج الدراسية في مناطق سيطرة الدولة الإسلامية «داعش»، منظمة صوت وصورة، مجموعة تحرير سوريا، دمشق، سوريا، ٢٠١٧م.

(١٧) د. إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥م، ص٧٤-٨١.

(١٨) د. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، ط٦، ١٩٧٧م، ص٢١٢.

(١٩) د. مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٥م، ص٩٥.

(٢٠) د. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٦م، ص١٤٥.

(*) استمارة الاستبيان اختبرت أولا من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الأنبار، من فريق العمل المتكون من (د. محمد رشيد، د. ظاهر فيصل، د. رباح مجيد) في بحث الآثار الاجتماعية للنزوح على المجتمع الأنباري، ثم صممت على أساسها الاستمارة التي اختبرت في مدينة الموصل.

(**) ثبات الاستمارة: استخرج في ذلك معامل الارتباط بحسب قانون «بيرسن» وقد سجل ترابطا إيجابيا عاليا، للمزيد من المعلومات حول ثبات الاستمارة يرجع إلى: د. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، مصدر سبق ذكره، ص٧٤-٧٥، ومراجعة: ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف ، بغداد ،١٩٨١ ص٩٤-٩٧.

(***) خبراء الأنبار هم: (د. حميد كردي، د. جمعة إبراهيم، د. عبد العزيز الجاسم، د. ثائر شاكر)، وخبراء الموصل هم: (د. شفيق إبراهيم، د. حسن راشد، الأستاذ موفق ويسي، والست نادية صباح).

(٢١) د. رباح مجيد محمد، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا، العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨، جامعة الأنبار/ كلية الآداب، قسم الاجتماع.

English Reference

- Potomore, Introduction to Sociology, translated by Dr. Mohamed El-Gohary and others, Dar Al-Maaref, Cairo, 1983, p. 432.
- Al-Hawat, A. H. et al. Studies in Social Problems, Arab Revolution Press, Tripoli, 1985, p. 12.
- Dr. Salem Al-Sari and Dr. Khader Zakaria, Current Social Problems "Globalization and the Production of New Problems", Al-Ahli, Syria, Damascus, 2004, p. 15.
- Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Volume V, 3rd Edition, Dar Sader, Beirut, 1994,.
- Richard Berchoud et al., Dictionary of Migration, International Organization for Migration, Cairo Office for Regional Tasks, 2004, p. 75.
- International Humanitarian Law, International Committee of the Red Cross, Baghdad, 2nd Edition, 2002, p. 27.

- International Organization for Migration in Iraq, IOM Mission in Iraq, Green Organization, Baghdad, Iraq, January 2013.
- Directory of the Ministry of Migration and Displacement, Ministry of Migration and Displacement, Chapter Two, Baghdad, 2009, p. 270.
- Report on the National Policy to Address Displacement, Ministry of Migration and Displacement, Republic of Iraq, Baghdad, 2008, p. 5.
- Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Volume VIII, Dar Sader, Beirut, 2010, p. 602, see: Al-Muʿjam Al-Wasīṭ, Group of Authors, Arabic Language Academy, Cairo, Dar Al-Dawah, 2010, p. 302.
- Report of the National Policy Committee to address displacement, Ministry of Migration and Displacement, Baghdad, Iraq, 2008, p. 6.
- Moussa,I.A. Social, Economic and Political Transformations under the American Occupation of Iraq and their Effects on Foreign Migration, PhD Thesis, Institute of Arab Research and Studies, Cairo, Egypt, 2013.
- Muftan, A.Q. The Relationship of Traditional Affiliations to the Movements of Internally Displaced Persons, A Field Study in the City of Baghdad, Master's Thesis, Department of Sociology, College of Arts, University of Baghdad, 2010.
- The First National Survey of IDPs in Iraq (except the Kurdistan Region), Iraqi Ministry of Migration and Displacement and the International Organization for Migration, Baghdad, 2010.
- Al-Hassan, I.M. Advanced Social Theories, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2005, pp. 74-81.
- Hassan, A.B. The Origins of Social Research, Wahba Library, 6th Edition, 1977, p. 212.
- Altair, M.O. Introduction to the Principles and Foundations of Social Research, Open University Publications, Tripoli, Libya, 1995, p. 95.
- Omar,M.KH. Research Methods in Sociology, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 1996, p. 145.
- Hafez, N.A. , Introduction to the Design of Social Research, Al-Maaref Press, Baghdad, 1981, pp. 94-97.

الملاحق

استمارة الاستبيان

عنوان الدراسة

المشكلات الاجتماعية للنازحين العائدين

«دراسة ميدانية مقارنة بين مدينتي الرمادي والموصل»

استمارة الاستبيان

السيدات والسادة الكرام

أرجو التفضل بإعطائي جزء من وقتكم للإجابة على أسئلة الاستبيان التي هي بين أيديكم لبحثنا الموسوم «المشكلات الاجتماعية للنازحين العائدين «دراسة ميدانية مقارنة بين مدينتي الرمادي والموصل» ، آمل قراءة استمارة الاستبيان بكل تأن وترو، ومن ثم التفضل بالإجابة على التساؤلات الواردة فيها بكل دقة وموضوعية راجيا أن تكون الإجابة على كل الفقرات من خلال وضع علامة (□) أمام الاختيار الذي يتفق مع إجابتك، وسيكون لهذه الإجابة الأثر الكبير للوصول إلى نتائج صادقة ومفيدة علميا واجتماعيا، مع العلم أن إجاباتكم والمعلومات التي ستدلون بها سوف تعامل بسرية تامة، ولن يطلع عليها سوى الباحثان، وإننا إذ نشكركم على ما تبذلونه من جهد ووقت في تعبئة هذه الاستبانة أتمنى لكم دوام التوفيق والسداد والله من وراء القصد وهو سبحانه ولي والتوفيق.

الباحثان

د. إيمان عبد الوهاب موسى د. رباح مجيد محمد

أولا: بيانات أولية: ملاحظة نرجو وضع علامة (□) أمام الاختيار الذي يناسبك:

١. الجنس: ذكر () ، أنثى ( )

٢. العمر محدد بالسنوات ( ) سنة.

٣. الحالة الاجتماعية: أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرملة ( ) أخرى ( )

٤. المهنة ( )

٥. الدخل الشهري محددا بالدينار العراقي ( )

٦. عائدية السكن: ملك ( ) إيجار ( )

٧. منطقة السكن عند العودة:

ثانيا: بيانات البحث

٨. ما هي الأسباب التي دعتك إلى النزوح وترك مدينتك: (يمكن تأشير أكثر من اختيار)

أ. من أجل الأمن ( )

ب. لإكمال الدراسة لأن ظروف مدينتي غير مناسبة ( )
ج. عدم القدرة على العيش في وضع مستقر ( )
د. عدم القدرة على التعايش مع التنظيمات الإرهابية ( ) هـ. أخرى تذكر
٩. هل واجهت مشكلات اجتماعية بعد العودة إلى مدينتك: نعم ( ) ، لا ( )
إذا كان الجواب (نعم) ما هي هذه المشكلات: (يمكن تأشير أكثر من اختيار)

- وجود المخلفات العسكرية كالعتاد والأسلحة ( ) تلوث البيئي مثل الأنهار والأشجار ( ) غلاء الإيجار ولاسيما بعد الضرر الكبير في الأحياء السكنية ( ) عدم التكيف مع الوضع الجديد بسبب كثرة المهاجرين للمدينة ( ) لم أجد بيتا مناسبا يؤويني مع عائلتي ( ) إهمال الخدمات البلدية ( ) إهمال خدمات الماء والكهرباء ( ) فقدان العمل ( ) الانتحار ( ) أخرى تذكر،

١٠. هل ترك لك الاختلاط بمجتمعات غير مجتمعك أثرا تريد نقله لمدينتك؟

- ترك آثارا إيجابية مثل : ( )
- ترك آثار سلبية مثل: ( )

١١. هل وجدت عادات اجتماعية منتشرة بعد العودة إلى مدينتك؟ (يمكن تأشير أكثر من اختيار)

- عادات سلبية مثل: التسول ( ) التشرد ( ) عمل الصبية المبكر ( ) الاتكالية في العمل والحياة ( ) بروز القاذورات في المدن ( ) أخذ حقوق الآخرين والاستيلاء عليها ( ) الاستيلاء على المال العام ( ) أخرى تذكر.
- عادات إيجابية مثل: ظهور أعمال جديدة تساعد على تنمية المدينة ( ) ازدهار الأسواق ( ) أخرى تذكر.

١٢. هل أن التماسك الاجتماعي بعد العودة اختلف عما هو كان قبل النزوح؟

- نعم اختلف ( ) لم يختلف ( )

١٣. إذا اختلف بين ذلك: (يمكن تأشير أكثر من اختيار)

- ضعف الروابط القرابية ( ) ضعف الروابط مع الجيران ( ) شيوع حالات اللامبالاة في المجتمع ( ) أخرى تذكر.

١٤. هل برأيك أن حالات الإدمان قد انتشرت ولاسيما بين الشباب في المجتمع الذي تعيش فيه بعد العودة؟

- لم ينتشر ( ) انتشار إدمان المخدرات ( ) انتشار إدمان المسكرات ( ) أخرى تذكر.

١٥. برأيك هل أن العملية التربوية في مدينتك سير بالشكل الصحيح بعد العودة؟

- تسير بشكل صحيح ( ) لا تسير بشكل صحيح ( )

١٦. إذا كانت لا تسير بشكل صحيح بين ذلك (يمكن تأشير أكثر من اختيار)

- وجود تسرب كبير للطلاب من المدارس ( ) فشل الكلاب في النجاح في المدارس ( ) إهمال المدارس في الصيانة ( ) هدم عدد كبير من المدارس ( ) عدم تعاون الأهل مع المدرسة ( ) المعلمون غير متعاونين مع الطلبة ( ) أخرى تذكر.

١٧. هل لديك الثقة بأن يعم الأمان والاستقرار في المحافظة: نعم ( ) لا ( )

١٨. إذا كان الجواب (لا) بين السبب:

- عدم الثقة بالحكومة المركزية وافتعال الأزمات ( ) عدم الثقة بالحكومة المحلية في قيادة المحافظة ( ) أشعر بوجود التنظيمات المتطرفة لحد الآن في الصحراء والمدن ( ) وجود خلايا نائمة داخل المدن ( ) عدم الثقة بالأجهزة الأمنية للجيش والشرطة ( ) عدم وجود إجراءات أمنية رصينة ( )
- شيوع حمل السلاح بشكل غير رسمي ( ) أخرى تذكر.

١٩. هل انتشرت الأوبئة والأمراض: نعم ( ) لا ( )

٢٠. هل تعتقد أن الاسرةحافظت على وضعها الطبيعي؟نعم ( ) لا ( )

٢١. إذا كان الجواب بـ«لا» لماذا:

- فقدان أحد أعضاء الأسرة أو كليهما بعد العودة أضعفت من الضوابط والرقابة الأسرية ( ) انتشار حالات الشجار والعراك داخل الأسرة بسبب ضغوط الحياة بعد العودة ( ) انتشار زواج البنات القاصرات ( ) انتشار حالات الأرامل ( ) انتشار حالات الطلاق ( ) انتشار العنوسة وتأخر سن الزواج ( ) أخرى تذكر.

مع فائق الشكر والتقدير